الأمم المتحدة

A/62/PV.49

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثانية والستون
الجلسة العامة **٤٩**
الثلاثاء، ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد سرجان كريم ..... (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البندان ٩ و ١٢٢ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير مجلس الأمن (A/62/2)

مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى ذات الصلة

السيد كريستيان (غانا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب عن خالص تقديري لرئيس مجلس الأمن لهذا الشهر، السفير ناتاليغاوا، الممثل الدائم لإندونيسيا، على عرضه صباح يوم أمس التقرير السنوي لمجلس الأمن عن الفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠٠٦ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ (A/62/2).

وتؤيد غانا البيان الذي أدلى به عصر يوم أمس ممثل أنغولا باسم المجموعة الأفريقية بشأن مسالة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه.

أثناء الفترة قيد الاستعراض، غطى برنامج عمل المجلس مختلف المسائل المتعلقة بصون السلم والأمن الدوليين، بما في ذلك الأخطار التي تتهدد السلم والأمن، والصراعات، وعمليات حفظ السلام، وبناء السلام بعد انتهاء الصراع. وقد أدى حجم وعمق المشاكل التي تعين على المجلس أن يعالجها إلى إبقاء المجلس مشغولاً على مدار العام. وكما ذكر في التقرير، عقد المجلس ٢٢٤ جلسة رسمية، من بينها ١٨٤ جلسة علنية، بالإضافة إلى ٢٢ جلسة مع البلدان المساهمة بقوات. وعقد المجلس أيضاً مشاورات بكامل هيئته ١٩٢ مرة. وفي هذه الفترة، اتخذ المجلس ٧١ قراراً وأصدر ٥٢ بياناً رئاسياً، و ٤٧ بياناً صحفياً.

ونرحب بزيادة تعامل المجلس وتعاونه مع الاتحاد الأفريقي في جميع جوانب حفظ السلام. ويسلم الآن على نطاق واسع بأن هذا التعاون ضروري في حل الصراعات المتبقية في القارة الأفريقية بفعالية. وفي هذا الصدد، كانت زيارة مجلس الأمن في حزيران/يونيه ٢٠٠٧ لعدد من البلدان الأفريقية مهمة جداً.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

والمناقشات المكثفة والمفيدة التي أجريت مع مسؤولين رئيسيين في الاتحاد الأفريقي – بمن فيهم الرئيس الحالي للاتحاد، السيد ج. أ. كوفور رئيس غانا، ورئيس مفوضية الاتحاد، الرئيس ألفا عمر كوناري – دُعّمت باتفاق بين الهيئتين على الاجتماع سنويا. إضافة إلى ذلك، سيستطلع المجلس كيف يمكن للأمم المتحدة أن تزيد مساعدتها المقدمة للاتحاد الأفريقي في جهوده لحفظ السلام، لا سيما عندما تعمل قواته في إطار ولاية المجلس.

ونشيد بالأمين العام على جهوده لحل أزمة دارفور، وكذلك للتأكد من أن اتفاق السلام الشامل يطبق تطبيقاً وافياً وفعالاً. واتخاذ قرار مجلس الأمن ١٧٦٩ (٢٠٠٧) بالإجماع، الذي أَذِن بإنشاء عملية مختلطة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، كان تطوراً هاماً في عملية السلام ويعكس توافق آراء قوي بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن الطريق إلى الأمام.

واستعرض المجلس الحالة في كل من ليبريا وسيراليون وبوروندي بصورة مستمرة. وما زلنا نأمل في أن يواصل المجتمع الدولي تقديم المساعدة لهذه البلدان الأفريقية الشقيقة في المهمة الشاقة المتمثلة في توطيد سلامها الذي تحقق بشق الأنفس.

من جهة أخرى، لا يزال الصومال في حالة اضطراب، وذلك كما قال صواباً رئيس المجلس. فمستوى العنف، بما في ذلك القتال الطائفي وأنشطة المجموعات المتطرفة، ما زال يكلف السكان المدنيين ثمناً باهظاً؛ ولا تلوح في الأفق نهاية لسفك الدماء والشقاء. وعلى الرغم من الجهود الشجاعة التي بذلتها بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، فإنها تقف عاجزة إلى حد كبير لعدم توفر التمويل الكافي والإمدادات اللوجستية، مما حال دون انتشارها بكامل قدرتها.

ونكرر الإعراب عن دعمنا الكامل لدعوة المجلس لعملية سياسية واسعة وشاملة في الصومال، وكذلك دعوت المجتمع الدولي إلى تقديم المساعدة إلى الاتحاد الأفريقي لتمهيد الطريق لتحويل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة.

ونود أن نشيد بوفد الكونغو، رئيس الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب الصراعات وحلها في أفريقيا، على مبادرته بإعداد ورقة عمل لندوة، من المقرر عقدها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، تستند إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٦٢٥ (٢٠٠٥). وينبغي أن توفر التوصيات التي ستتمخض عنها تلك الندوة الأساس لتعزيز التنسيق والاتساق بين أصحاب المصلحة.

ونود أيضاً أن نشيد بالمجلس لمعالجته مسائل خاصة ببلدان معينة، وكذلك إجراء مناقشات مواضيعية، لأن كلا النوعين من المناقشات ضروري لتنفيذ ولاية المجلس. فالمناقشات المواضيعية توفر فرصة للنظر بتعمق في مسائل الساعة المتعلقة بصون السلم والأمن. وتوفر أيضاً لأعضاء الأمم المتحدة غير الأعضاء في مجلس الأمن فرصة للمشاركة في هذه الجلسات الهامة.

وقد وفرت بعثات المجلس إلى أفغانستان وكوسوفو وكوت ديفوار وجمهورية الكونغو الديمقراطية للأعضاء فرصة لإجراء تقييم على الطبيعة للعوامل التي تعوق التوصل إلى حل لأزمات هذه البلدان ومشاكلها. ومما لا شك فيه أن هذه البعثات عززت معرفة وفهم أعضاء المجلس ومكنتهم من تقييم الحالات في تلك البلدان على نحو أفضل.

وواصل المجلس نظره في الحالة في الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية شهرياً. وناقش أيضاً مسألة لبنان، وتنفيذ القرارين ١٧٠١ (٢٠٠٦) و ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، ولجنة التحقيق الدولية المستقلة والمحكمة الخاصة للبنان. إلا أننا نرى

أن المجلس ينبغي أن يواصل جهوده لإيجاد حل سلمي ودائم لمشكلة الشرق الأوسط بجميع جوانبها. ونتفق مع الرأي المتمثل في أن الحالة الراهنة في المنطقة تشكل تهديداً خطيراً للسلم والأمن الدوليين.

ونقدر التزام المجلس بمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. وهيئات المجلس الفرعية الثلاث – اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) بشأن تنظيم القاعدة وحركة الطالبان؛ ولجنة مكافحة الإرهاب، المنشأة عملاً بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)؛ واللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بشأن أسلحة الدمار الشامل والإرهاب – أبقت المجلس على علم بأنشطتها وكانت شفافة، وتوفر مثالاً يحتذى للهيئات الفرعية الأخرى للمجلس.

ويود وفدي أن يؤكد مرة أخرى على ضرورة تعزيز مصداقية المجلس من خلال إجراء إصلاح جوهري يسترشد بمبادئ الديمقراطية وتساوي الدول في السيادة والتمثيل الجغرافي العادل.

وينبغي أن تكون أعمال مجلس الأمن بعد إصلاحه شفافة وأكثر استجابة لمصالح الأعضاء عامة في المسائل المنبثقة عن ولايته بموجب الميثاق، خاصة وأن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مطالبة – بل ملزمة في الحقيقة – بتشاطر عبء صون السلم والأمن الدوليين من خلال الأنصبة المقررة لميزانية حفظ السلام وتوفير قوات لبعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة وتنفيذ القرارات التي يتخذها مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، في جملة أمور.

وفي ضوء هذه الخلفية، تجدد غانا تأييدها لتوافق آراء إزولويني وإعلان سرت، وتكرر طلب أفريقيا الحصول على مقعدين دائمين في مجلس الأمن، يتمتعان بجميع امتيازات العضوية الدائمة، إضافة إلى خمسة مقاعد غير دائمة. فمن المفارقة أن أفريقيا، أكبر مجموعة إقليمية في المنظمة، هي الإقليم الوحيد المستبعد من عضوية فئة المقاعد الدائمة العضوية.

ونشيد بالفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن على ما قام به من عمل أثناء الدورة السابقة، ونرحب بقرار الجمعية العامة مواصلة معالجة مسألة الإصلاح أثناء دورتها الثانية والستين.

أخيراً، أود أن أتقدم بالتهنئة لأعضاء مجلس الأمن الخمسة غير الدائمين الجدد – بوركينا فاسو والجماهيرية العربية الليبية وفييت نام وكرواتيا وكوستاريكا – على انتخابهم. وكلي ثقة بأن الأعضاء الجدد سيعملون من أجل جعل عمل مجلس الأمن أكثر شفافية، بما يتماشى والإصلاح العام للأمم المتحدة، لجعله أكثر فعالية في التصدي لتحديات القرن الحادي والعشرين.

السيد هاكيت (بربادوس) (تكلم بالانكليزية): بداية، أود أن أشكر السفير ناتاليغاوا، الممثل الدائم لإندونيسيا والرئيس الحالي لمجلس الأمن، على عرضه المفصل صباح يوم أمس لتقرير مجلس الأمن (A/62/2) .

كان التقرير إلى حد كبير سردا للحقائق وليس تحليلياً كما طلبت وفود عديدة. ومع ذلك، أود أن أشيد بأعضاء المجلس على العمل الذي أنجزوه أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، وأن أعرب عن الأمل في أن يكون أحد جوانب إصلاح المجلس تغيير شكل التقرير لجعله تحليليا أكثر ويوفر مزيداً من المناقشات التفاعلية بين المجلس وأعضاء الجمعية العامة بشأن عمل المجلس.

ومع أن أعمال المجلس شملت جميع مناطق العالم، فإن التركيز انصب مرة أخرى إلى حد كبير على المسائل الأفريقية. ويشكر وفدي أعضاء المجلس على جميع الجهود

التي بذلوها سعياً إلى جلب السلام والاستقرار إلى المناطق الأفريقية التي تدور فيها الصراعات. ونظراً للارتباط القوي بين السلام والأمن والتنمية، فإننا نعتقد أن السلام والاستقرار المستدام يشكلان برنامجا أساسيا – أو بالأحرى – شرطاً مسبقاً إذا شئت – لتحقيق مزيد من التقدم واستدامته في البلدان الأفريقية.

وترحب بربادوس بالاهتمام الذي أولاه المجلس للحالة في هايتي والدعم الذي قدمه إلى بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي.

ويود وفدي أيضاً أن يبدي بعض النقاط بشأن البند ١٢٢ من جدول الأعمال، بشأن مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى ذات الصلة. ونشيد بالجهود التي بذلتها الشيخة هيا راشد آل خليفة، رئيسة الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين، وجهود الميسرين الذين عملوا معها، في توجيه الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالتمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن خلال الدورة السابقة، وكذلك على العمل الذي قاموا به والتوصيات التي قدموها لنا.

ونعتقد أن كثافة وتيرة أنشطة المجلس وتزايد حجم ونطاق المسائل المعروضة عليه حجة أخرى لا يمكن ضحدها تؤكد أن إصلاح هذه الهيئة الرئيسية للمنظمة ضرورة ملحة. فالعالم ليس نفس العالم عندما أنشئت المنظمة قبل ٦٢ عاماً. ولدينا منظمة الآن يبلغ عدد أعضائها ١٩٢ دولة تتباين مستويات تطورها السياسي والاقتصادي، وتتفاوت أولويات مصالحها.

والوجه المتغير لعالمنا يقتضي إحداث تغييرات في الأمم المتحدة، أهم هيئة متعددة الأطراف تسعى إلى التصدي للمشاكل والتحديات العالمية المتنوعة لصالح جميع الدول الأعضاء. ونعتقد أن هذا ينطبق على أنشطة الأمم المتحدة في مجالات عملها الرئيسية الثلاثة: التنمية، والسلام والأمن، وحقوق الإنسان. وفيما يتعلق بالتنمية، رأينا شيئاً من الإصلاح الأولي لتنشيط المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وبالنسبة لحقوق الإنسان، أنشأنا مجلس حقوق الإنسان.

إلا أنه لم يحدث أي تغيير في هيكل وعمل مجلس الأمن، الجهاز الرئيسي للأمم المتحدة الذي يسعى إلى تعزيز السلم والأمن الدوليين، والذي كان أيضاً موضوع جدول الأعمال العام لإصلاح الأمم المتحدة المنبثق عن مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. وفي الحقيقة، عقد قادة العالم العزم، في الوثيقة الختامية للمؤتمر (القرار ١/٦٠)، على دعم إصلاح مبكر لمجلس الأمن لجعله أوسع تمثيلاً وأكثر كفاءة وشفافية ولتعزيز فعاليته وشرعيته.

وقد شاركت بربادوس في تقديم مشروع القرار A/61/L.69/Rev.1 لأننا نعتقد أنه، بعد ١٤ عاماً من المناقشات والمشاورات غير الرسمية بشأن مسألة إصلاح مجلس الأمن، وبالولاية التي قدمها مؤتمر قمة الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٥، فقد حان الوقت لبدء مفاوضات حكومية دولية. ونعتقد أيضاً أن المشاورات التي أُجريت حتى الآن وفرت عدداً من الأفكار المفيدة التي يمكن أن تكون أساساً لهذه المشاورات.

وفي هذا الصدد، تعتقد بربادوس أن مجلس الأمن بعد إصلاحه ينبغي أن يزيد عدد أعضائه في فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة. ونعتقد أيضاً أن الأعضاء الدائمين الإضافيين ينبغي أن يكونوا من العالم المتقدم النمو والعالم النامي كليهما، وأن ترتيبات زيادة عدد الأعضاء غير الدائمين ينبغي أن تسمح بزيادة تمثيل الدول الصغيرة والدول الجزرية.

وينبغي أن يكون استخدام حق النقض محدوداً، مع التحرك نحو إلغائه في نهاية المطاف. وسيكون ضرورياً أيضاً

إنشاء آلية للمراجعة بعد انقضاء فترة زمنية معقولة – نقترح أن تكون زهاء ١٥ عاماً.

وتحقيق النجاح في هذه المفاوضات يتطلب التزاماً قوياً من جانب جميع الدول الأعضاء. وينبغي أن تقرروا أنتم، سيدي الرئيس، من خلال عملية موضوعية وشفافة، العناصر التي تتمتع بأوسع تأييد، لكي تكون أساساً لتلك المفاوضات الحكومية الدولية.

وينبغي أن نسعى معاً إلى إصلاح مجلس الأمن بحيث يصبح هيئة ذات عضوية موسعة تعكس على نحو أفضل واقع العالم المعاصر، هيئة لديها طائفة من أساليب العمل الواضحة والشفافة، وتوفر لغير الأعضاء قدراً أكبر من إمكانية الوصول إلى عملها. ونعتقد أن هذا سيساعد على زيادة شرعية مجلس الأمن وجعله هيئة أكثر فعالية تستجيب لآراء جميع الدول الأعضاء واحتياجاتها.

ختاماً، اسمحوا لي أن أتقدم لكم، يا سيدي الرئيس، بالشكر على التزامكم بإصلاح المجلس. ونتطلع إلى بدء المفاوضات الحكومية الدولية في المستقبل القريب جداً، كما يطالب بذلك مشروع القرار الذي أشرت إليه، وإلى قيامكم بدور ريادي في هذه العملية – كل هذا بغية الوصول إلى نتيجة ناجحة أثناء الدورة الثانية والستين.

السيد وولف (جامايكا) (تكلم بالانكليزية): يرحب وفد جامايكا بإتاحة فرصة أخرى له للمشاركة في نقاش بشأن مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى ذات الصلة. وهذه فرصة مهمة للبناء على الزخم الذي تولد في وقت سابق من هذا العام أثناء الدورة الحادية والستين لإحراز تقدم مُجدٍ في مسألة إصلاح مجلس الأمن الشائكة.

ويود وفدي أيضاً أن يشيد، بامتنان عميق، بالجهود التي بذلتها الشيخة هيا راشد آل خليفة، ممثلة البحرين، رئيسة الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين، التي عملت بالتزام وتفانٍ وشفافية على البناء بنجاح على عمل سلفها في وضع إصلاح مجلس الأمن في صدارة جدول أعمال الجمعية. وأكرر مرة أخرى الإعراب عن التزام جامايكا بالعمل معاً للبناء على الزخم الذي تولد في ظل الرئاسة السابقة لتحقيق تقدم ذي معنى في المسألة الشائكة جداً التي قلّما نوقشت، إصلاح مجلس الأمن.

ويؤكد وفد جامايكا مرة أخرى موقفه فيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن. ولأن الفرصة أتيحت لي من قبل، فإنني أكرر أنه بات من المعروف والمسلم به بصورة عامة أن المواقف الأولية لمجموعات عديدة ولبعض فرادى الدول بشأن إصلاح مجلس الأمن لا يمكن تحقيقها.

والحالة كما هي الآن، في تقدير وفدي، تقتضي أن تبدي جميع الدول قدراً أكبر من المرونة لاختصار حلقة المشاورات المستمرة وإدراج هذه المسألة بصورة روتينية في جداول أعمال دورات الجمعية العامة المتعاقبة التي ميزت النقاش بشأن إصلاح مجلس الأمن على مدى السنوات العشر إلى الأربع عشرة الماضية. ويجب المضي قدما بالعملية نحو مفاوضات حكومية دولية ذات معنى. ولذلك، نرحب بالخطوات التي تمت في هذا المجال في الدورة الحادية والستين التي اختتمت منذ فترة وجيزة.

وتؤيد جامايكا الفكرة القائلة بأن أي حل أو صيغة يتم التوصل إليها يجب أن تنال تأييد أكثر من مجرد الأغلبية من الدول؛ وأن تكون قادرة على اجتذاب أوسع قبول ممكن من جانب أعضاء الأمم المتحدة، وعلى وجه التحديد، التأييد بأغلبية ثلثي أعضاء الجمعية العامة المطلوبة، بما في ذلك، طبعا، مصادقة أعضاء مجلس الأمن الخمسة الدائمي العضوية، كما نصت المادة ١٠٨ من الميثاق.

ويجب أن يعالج هذا الحل أيضاً مسألة الوصول، بخصوص مسألتين تحديدا: أولاً، زيادة الفرصة للعمل في المجلس، بما في ذلك تمثيل البلدان النامية؛ ثانياً، المشاركة من خارج المجلس. وفي هذا الصدد، يتعين أيضاً إصلاح أساليب عمله إصلاحاً شاملاً وبسرعة.

وفي حين أننا قد لا نتوصل إلى توافق في الآراء بشأن جميع العناصر العامة، يجب بالضرورة أن نتوخى الحذر في المضي قدماً بنهج جزئي لا يسعى إلى معالجة معظم جوانب عدم الإنصاف الصارخة في هيكل المجلس وعملياته. وبطبيعة الحال فإننا قلقون لأن الترتيب الانتقالي المقترح حالياً يسعى للمضي قدماً على مسار زيادة عدد المقاعد غير الدائمة فقط، وأن قرار إنشاء مقاعد دائمة جديدة سيؤجل إلى مرحلة لاحقة. وهذا يعني أن هذا المقترح، أساسا، يعتمد خيارا على حساب آخر، ولا يأخذ في الحسبان تأييد غالبية كبيرة من الدول الأعضاء لتوسيع كلا الفئتين.

إضافة إلى ذلك، يرى وفد جامايكا أن المقترح الداعي إلى إنشاء مقاعد غير دائمة العضوية جديدة وكذلك مقاعد من فئة وسط يتعين أن يُدرس بتأن وحذر. وفي هذا الصدد، ثمة مسائل خطيرة تتطلب توضحياً، مثل من الذي سيكون مؤهلاً لشغل مقاعد الفئة الوسط، ولأية مدة، وكيف سيؤثر ذلك على الأعضاء الآخرين غير الدائمي العضوية من حيث مزاحمتهم وحجب دورهم.

وينبغي أيضاً أن نُبقي نصب أعيننا أن تعديل الميثاق ليس حدثاً يومياً، وأن التعديلات المقترحة ينبغي أن تمضي على أساس أوسع اتفاق ممكن بين الدول الأعضاء، بما في ذلك الأعضاء الدائمين الخمسة. ولذلك، ينبغي ألا تكون التعديلات المقترحة، كما تتوخى المادة ١٠٨ من الميثاق، مؤقتة، بل تعديلات طويلة الأجل.

وثمة مسائل شائكة أخرى، مثل حق النقض. فالغالبية العظمى من الدول الأعضاء توافق على أن حق النقض ينطوي على مفارقة تاريخية وأن زمنه قد ولى وأنه غير ديمقراطي، ولذلك ينبغي إلغاؤه. وإلى أن يحين ذلك الوقت، يمكننا أن نتفق على خطوات أخرى تحقيقها أكثر يسراً، مثل الاتفاق على وسائل لتعزيز المساءلة لاستخدامه ووضع قيود على نطاق استخدامه، والتعهد فرديا أو جماعيا بالامتناع عن استخدامه في مناسبات بعينها. ونرى أنه ينبغي تشجيع الأعضاء الخمسة الدائمين على دعم الإصلاح بجميع جوانبه.

ولا نرى صعوبة كبيرة في التوصل إلى اتفاق بشأن التوسيع بإضافة العدد الإضافي من المقاعد. ويمكن لجامايكا أن توافق على خيار أو خيارين اقترحا في الدورة الحادية والستين، مع إيلاء الاعتبار الواجب للتوفيق بين الشواغل لضمان أن يظل المجلس متسماً بالكفاءة والتمثيل. ولكن يجب أن نشدد على أن هذا النهج ينبغي أن يضمن زيادة عدد مقاعد فئتي العضوية.

وينبغي أن تسير أساليب العمل يداً بيد مع الإصلاح الواسع للمجلس. ولكن، ريثما يتحقق الإصلاح الكامل، يمكن اتخاذ إجراءات بشأن بعض أوجه الخلل الأكثر سوءاً، التي تعوق وصول غير الأعضاء في المجلس.

أخيراً، نتفق جميعنا على أن النقاش بشأن إصلاح مجلس الأمن استمر لمدة طالت أكثر من اللازم. ولسنا متفائلين تماماً بأن عملية المشاورات الحالية، أو حتى المفاوضات التي يطالب بها حالياً، ستؤدي إلى مخرج من هذا المأزق من خلال توافق آراء سياسي. واسمحوا لي أن أضيف أن بعض البيانات التي استمعت إليها في الجمعية يوم أمس، تشعرني بالقلق.

ولكن ما من شك في أن ثمة حاجة ملحة لكي تبدأ المفاوضات الحكومية الدولية بداية جادة. ومن الواضح لنا أنه

حتى يتسنى لنا اتخاذ خطوات إيجابية، يتعين علينا، نحن الدول الأعضاء، أن نجد الإرادة ونحشد التصميم اللازم للتغلب على الحواجز التي أعاقت كل تحرك قمنا به للمضي قدماً.

وفي غياب توافق الآراء، دعونا نصمم، بل ونستدعي الشجاعة السياسية في هذه الدورة الثانية والستين لنضع على المحك مشروع قرار يستطيع الفوز بأوسع تأييد ممكن في الجمعية العامة والحصول على أغلبية الثلثين المطلوبة، كما نصت المادة ١٠٨ من الميثاق والمادة ٨٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة.

السيدة رودريغز دي أورتيز (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلمت بالإسبانية): وفد جمهورية فنزويلا البوليفارية ممتن لممثل إندونيسيا لعرضه تقرير مجلس الأمن (A/62/2)، الذي نريد أن نبدي بعض الملاحظات بشأنه.

لا يزال تقرير مجلس الأمن تقريراً سرديا فقط، يقدم ملخصات للاجتماعات والوثائق بتسلسل زمني، ولا يمكّننا من تقييم إنجازات المجلس وما أحرزه من تقدم أو الصعوبات التي تواجهه في عمله. ونكرر القول مرة أخرى إنه يتعين أن يقدم المجلس تقريراً أشمل وأكثر تحليلاً يمكننا من فهم كيفية معالجته لمختلف البنود المدرجة في جدول أعماله، والآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء، أو الطريقة التي اتُّخذت بها مختلف القرارات، أو الأسباب التي أدت إلى عدم النظر في مسائل بعينها.

وكما جاء في التقرير، عمل المجلس بوتيرة مكثفة، وازداد حجم ونطاق المسائل المعروضة عليه. ومرة أخرى، احتلت المسائل المتعلقة بأفريقيا مكاناً بارزاً في جدول أعماله، وكذلك الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. ولا تزال مكافحة الإرهاب أيضاً من بين أعلى أولويات المجلس.

إن مسائل السلام والأمن متشابكة ولا يمكن فصلها عن مسائل التنمية. وفنزويلا مقتنعة بأن الأمم المتحدة يجب أن تعالج مسألة الصراعات في أفريقيا على نحو متكامل ومنسق، لا يأخذ في الحسبان البعد الأمني فحسب، بل والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية أيضا. وينبغي أن يكون التعاون الدولي في معالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية للبلدان الأفريقية، مستداما وغير مشروط، ليتسنى لكل دولة أن تحدد أولوياتها، ويتسنى لأنشطة مختلف السلطات أن تعطي نتائج إيجابية لمنفعة مواطنيها.

وعمليات حفظ السلام وسيلة قيمة تساعد بها الأمم المتحدة في حل الصراعات الدولية، ولكن يتعين أن تمتثل جميع هذه العمليات، لمبادئ موافقة الأطراف المعنية في الصراع، وعدم الانحياز في تنفيذ ولاياتها، وعدم استخدام القوة إلا في الدفاع عن النفس. وينبغي أن تمتثل عمليات حفظ السلام بصرامة لمقاصد ومبادئ الميثاق، بما في ذلك الاحترام غير المحدود لسيادة الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وحق الشعوب في تقرير المصير.

وتدعم جمهورية فنزويلا البوليفارية بقوة الجهود التي تبذل لإحلال سلام مستقر ودائم في الشرق الأوسط، وصيغة منطقة تعيش فيها دولتان، إسرائيل وفلسطين، جنباً إلى جنب داخل حدود آمنة ومعترف بها، هي أفضل طريقة لتحقيق هدف إقامة دولة فلسطينية مستقلة، مما يمكن الشعب الفلسطيني من التمتع الكامل بحقه المشروع وغير القابل للتصرف في تقرير المصير. وفي هذا الصدد، نرى أن المفاوضات المباشرة بين الأطراف هي الوسيلة المثلى للتغلب على حالات العنف التي تؤثر على المنطقة باستمرار، مسببة فقدان العديد من الأرواح البريئة.

وحكومة فنزويلا عاقدة العزم على إدانة الإرهاب إدانة قوية وقاطعة. وترفض أي عمل إرهابي. وقد أكدت في

جميع المحافل الدولية مرارا التزامها بمكافحة هذه المشكلة بفعالية. والتدابير والقواعد التي تنطوي عليها هذه السياسة مجسدة في مختلف التقارير التي قدمناها إلى لجان مجلس الأمن ذات الصلة كجزء من التزامنا بمكافحة تلك الآفة.

وفي هذا الصدد، نود اغتنام هذه الفرصة لكي نشير مرة أخرى إلى الطلب الذي قدمته جمهورية فنزويلا البوليفارية إلى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بتسليم الإرهابي الدولي السيئ السمعة لويس بوسادا كاريليس، المطلق السراح حالياً في أراضي الولايات المتحدة. ونكرر طلبنا مرة أخرى من لجنة مكافحة الإرهاب أن تنظر في امتثال الولايات المتحدة لالتزاماتها في ميدان مكافحة الإرهاب عملاً بقرار مجلس ١٣٧٣ (٢٠٠١) في القضية المحددة المتعلقة بطلب تسليم الإرهابي لويس بوسادا كاريليس، والتحقق من هذا الامتثال.

وتدعم فنزويلا الإصلاح المبكر لمجلس الأمن بوصفه جزءاً أساسياً من عملية إصلاح الأمم المتحدة لجعله أكثر تمثيلاً للمجتمع الدولي والواقع الجغرافي السياسي الراهن، مما يعطيه قدراً أكبر من الشرعية والمعنى الديمقراطي. ومرة أخرى، نشدد على ضرورة تشجيع إصلاح المجلس إصلاحاً شاملاً، يشمل زيادة عدد أعضائه في كلتا الفئتين، وإلغاء حق النقض وتحسين أساليب عمله.

وندعم الفكرة القائلة بأن بلدان العالم النامي من مناطق أفريقيا وأمريكا اللاتينية والكاريبي وآسيا، على التوالي، ينبغي أن تصبح أعضاء دائمي العضوية في المجلس. ومن شأن هذا الترتيب أن يعطي شكلاً ملموساً للتطلعات المشروعة للشعوب والبلدان التي حرمت من ممارسة هذه المسؤولية وجرى تهميشها لما يزيد على ٦٠ عاماً.

ويعتقد وفدنا أن إدخال أعضاء دائمين جدد إلى المجلس في نهاية المطاف ليمثلوا العالم النامي هو الإجراء السليم لتصحيح حالات الاختلال والشذوذ الحالية في هذه الهيئة. وهذا يتمشى تماماً مع الهدف العام المتمثل في التشجيع على إنشاء نظام متعدد الأقطاب.

وندعو أيضاً إلى زيادة عدد الأعضاء غير الدائمين، مع مراعاة مبدأ التوزيع الجغرافي العادل المنصوص عليه في الميثاق.

ولا ينبغي أن يقتصر إصلاح مجلس الأمن على زيادة عدد أعضائه؛ بل يجب أن يعالج الإصلاح جوانب أخرى أيضا، مثل جدول أعماله وأساليب عمله وعمليات صنع القرار فيه. ويجب أن يشجع المجلس زيادة مشاركة الدول غير الأعضاء في عمله وتحسين مساءلته وتعزيز وشفافية عمله. وينبغي تقليل عدد الجلسات المغلقة للمجلس إلى أدنى حد ضروري، وزيادة عدد جلساته العلنية والنقاش المفتوح لسماع آراء الدول غير الأعضاء. وينبغي أن يكون النقاش المفتوح فرصة حقيقية لأخذ آراء الدول غير الأعضاء وإسهاماتها في الحسبان.

وبالنسبة لجدول الأعمال، يجب أن يتجنب المجلس معالجة مسائل قد تمثل تعدياً على صلاحيات هيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة؛ وينبغي أن يركز المجلس على المشاكل المتعلقة بتهديد السلم والأمن الدوليين فعلاً. فضلاً عن ذلك، ينبغي ألا يلجأ المجلس إلى الفصل السابع من الميثاق إلا كملاذ أخير، وينبغي أن يتجنب اللجوء إليه لمعالجة مشاكل لا تنطوي بالضرورة على تهديد مباشر للسلم والأمن الدوليين.

وفرض الجزاءات إجراء استثنائي هام في الحالات التي قد تعرض السلم والأمن الدوليين للخطر متى استنفدت الوسائل الدبلوماسية والمفاوضات. ونحن قلقون لتسرع المجلس أحياناً في اعتماد جزاءات في حالات لا تمثل بالضرورة تهديداً حقيقياً للسلم والأمن الدوليين، ويلجأ

مبكراً جداً لأحكام المادتين ٤١ و ٤٢ من الميثاق، قبل أن يستنفد وسائل تسوية المنازعات سلمياً.

وقد يكون للاستخدام العشوائي للجزاءات أثر سلبي على سكان البلدان المعنية، يؤثر على حقوق الإنسان، لا سيما في مجالي الصحة والتغذية، وقد يضر أيضاً بالصحة البدنية للنساء والأطفال والمسنين. ولذلك، يجب أن يتجنب المجلس هذا التوجه الضار.

وتعتقد فنزويلا أنه من المهم جدا في سياق عملية تعميم الديمقراطية في الأمم المتحدة، من المهم جد، إلغاء حق النقض لأنه آلية لا تتناسب وروح العصر وتتعارض مع مبدأ تساوي الدول في السيادة المنصوص عليه في الميثاق بوصفه قاعدة أساسية تنظم التعايش السلمي بين الدول. واللجوء إليه رمز للقوة يعود إلى عصر مضى، ويتناقض مع تعددية الأطراف والتعاون الدولي، الذي ينبغي أن يسود بين الدول الأعضاء. وإلى أن يتحقق الهدف النهائي المتمثل في إلغاء حق النقض، يتعين أن نجد سبلاً للحد من استخدامه وتقليص هذا الاستخدام، بما في ذلك آليات تمكّن من إبطال حق النقض.

ولا يجوز أن تواصل الأمم المتحدة السفر اهتداء بخريطة طريق تستند إلى الماضي. وينبغي أن يكون إصلاح مجلس الأمن شاملاً. ويتعين أن نضمن أن تحكم قيم الديمقراطية والشفافية أعمال المنظمة.

ويأسف وفدي لأنه لم يحرز سوى قدر ضئيل من التقدم في مناقشات الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن. ومرة أخرى، نؤكد مجدداً استعدادنا لمواصلة المشاركة بصورة بناءة في مداولات الفريق العامل في دورة الجمعية العامة الثانية والستين بهدف التوصل إلى اتفاقات تحدث تحولا إيجابياً في مجلس الأمن.

السيد ألفاريز (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): بالنسبة للبند ٩ من جدول الأعمال، المتعلق بالتقرير الذي يجب أن يقدمه مجلس الأمن إلى الجمعية العامة، فإننا نشكر ممثل إندونيسيا الدائم، رئيس مجلس الأمن لهذا الشهر، على عرضه الوثيقة A/62/2 .

فمن الواضح أن هذا التقرير مفيد من عدة جوانب، فهو يوفر لنا تجميعاً منظماً للوثائق التي أصدرها المجلس أثناء الفترة قيد النظر. ولكنه لا يزال يتسم ببعض السمات التي انتقدها هذا الوفد في الماضي، كالافتقار كلياً إلى تحليل الأحداث والحالات المبلغ عنها، مما يؤدي إلى محتوى إحصائي أو بليوغرافي تقريباً.

ونسلم بحدوث تحسن في الجزء الذي يغطي أنشطة الهيئات الفرعية للمجلس، ويبرز في هذا المجال التقدم المحرز في ميدان الجزاءات والإجراءات التي تستخدمها الهيئات المختصة في إدراج أسماء الأشخاص والكيانات في قوائمها وشطب هذه الأسماء من قوائمها. وفي حين أن هذا التقدم محدود، فإنه يسهم بصورة عامة في الشفافية المطلوبة لأداء هذه المهمة الحساسة بفعالية.

ومع ذلك، نلاحظ أنه لم يحدث تقدم كبير في الأنشطة المتصلة بتحسين أساليب عمل المجلس. ويتعين زيادة تبادل الآراء بين أعضاء مجلس الأمن وأعضاء الجمعية العامة، لا سيما في إطار المشاورات المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه، التي يعقدها الفريق العامل المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة.

وتودّ أوروغواي أن تكرر تأكيدها على أن تبادل المعلومات والآراء ما بين الدول أمر أساسي قبل تحديد أي إصلاح أو أي تحسين لأساليب عمل المجلس. ويقتضي الإصلاح مسائل أخرى هامة، منها مشاركة أكثر فعالية من قبل البلدان المساهمة بقوات في عملية اتخاذ قرارات المجلس

بشأن تعديل ولايات العمليات التي تساهم هذه البلدان بقوات فيها.

وكما لاحظ وزير خارجية أوروغواي في ٢ تشرين الأول/أكتوبر المنصرم في المناقشة العامة للدورة الثانية والستين للجمعية العامة، يمكننا، على أساس توافق الآراء، دفع عجلة إصلاح مجلس الأمن.

وتؤيد أوروغواي ضمَّ البرازيل كعضو دائم في المجلس، فضلا عن الهند، وألمانيا واليابان، كما تؤيّد زيادة عدد الأعضاء غير الدائمين. غير أن أوروغواي تتمسك، في نفس الوقت، بموقفها القائم على معارضة توسيع نطاق حق النقض ليشمل الأعضاء الجدد، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، أو عن طريق الوقف الاختياري أو بأي نوع آخر من أنواع الآليات، من شأنه، مع الزمن، إطالة أجل هذا التوسيع. ولن تصحّح أوجه عدم المساواة الناتجة من امتياز حق النقض بزيادة أعضاء جدد يتمتعون بهذا الامتياز.

وموقفنا المبدئي هذا يرجع حتى إلى زمن إنشاء المنظمة، عندما أصرّ وفد أوروغواي على أن أعضاء مجلس الأمن ينبغي أن ينضموا إلى هذا الجهاز، بلا تمييز في الامتيازات أو الحقوق.

السيد سلاّم (لبنان): إنها لمناسبة هامة أن نستعرض اليوم أمام الجمعية العامة تقريرا عن أعمال مجلس الأمن خلال العام المنصرم. ونود أن نشكر معدّي التقرير الذي اتسم بالوضوح والموضوعية ونهنئ الرئاسة الإندونيسية بإحاطتها الإعلامية الشاملة.

يلحظ التقرير أن المجلس عقد ٢٤٢ اجتماعا رسميا، و ١٩٢ جلسة مشاورات واعتمد ٧١ قرارا و ٥٢ بيانا رئاسيا و ٤٧ بيانا صحافيا. ولا شك أن هذا التزايد في نشاط المجلس العام الماضي مردّه تزايد الأزمات والصراعات في أمكنة مختلفة من العالم، من أفريقيا والشرق الأوسط إلى آسيا وأوروبا.

وهذا وحده يكفي للدلالة على اضطلاع مجلس الأمن بدور أكبر من السابق، وبالتالي على أهمية بحثنا اليوم في تطوير عمله، لا بل إصلاحه من أجل زيادة فعاليته، بهدف صيانة السلم والأمن العالميين والعمل على احترام مبادئ القانون الدولي وأحكامه.

للبنان تاريخ طويل مع مجلس الأمن. فعام ١٩٧٨، أصدر المجلس القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) على أثر الاجتياح الإسرائيلي الأول للجنوب اللبناني، وتلته مجموعة من القرارات التي تناولت التمديد لقوات الطوارئ الدولية ودعت إلى خروج كافة الجيوش الأجنبية من لبنان وأكّدت على استقلاله وسيادته ووحدة أراضيه وعلى دعم السلطة الشرعية فيه. ومنذ عام ٢٠٠٤، الذي اعتمد فيه القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، أدرج لبنان على جدول أعمال مجلس الأمن بتقارير نصف سنوية لمتابعة تنفيذ هذا القرار.

وفي عام ٢٠٠٥، وعلى أثر جريمة اغتيال الرئيس السابق لمجلس الوزراء اللبناني، رفيق الحريري ورفاقه، تجاوب المجلس مع المطلب المحق للبنان لمعرفة المخططين والمنفذين لهذه الجريمة الإرهابية. وأصدر القرار ١٥٩٥ (٢٠٠٥) الذي أنشأ لجنة التحقيق الدولية المستقلة وأتبعه بمجموعة قرارات وبيانات تعامل فيها بمسؤولية كبيرة مع الجرائم التي تكررت واستهدفت سياسيين بارزين ومفكرين لامعين وصحافيين أحرارا، ومع محاولات الترهيب الأخرى التي استهدفت المدنيين الآمنين.

إضافة إلى ذلك، اضطلع المجلس بمسؤولية إحقاق العدالة، فاعتمد القرار ١٧٥٧ (٢٠٠٧) الذي بدأت معه مسيرة إنشاء المحكمة ذات الطابع الدولي الخاصة بلبنان. فكان قراره هذا رسالة واضحة إلى المجرمين، أيّا كانوا وأينما

كانوا، بأنهم لن يفلتوا من العقاب، عسى أن يكون في ذلك درع رادع يحمي مستقبل لبنان واللبنانيين من الإرهاب والإرهابيين، فيبقى بلدي لبنان منارة عربية للحرية والديمقراطية.

وعندما عصف العدوان الإسرائيلي مجددا بلبنان في تموز ٢٠٠٦، مستهدفا على مدى ٢٤ يوما، المدنيين قتلا وتهجيرا، والقرى والبنى التحتية ضربا وتدميرا، زارعا أرض الجنوب بملايين القنابل العنقودية التي لا تزال تحصد الضحايا، وخصوصا من الأولاد، أصدر مجلس الأمن في ١٢ آب/أغسطس، قراره ١٧٠١ (٢٠٠٦) بالإجماع. وقد التزمت حكومتي بتنفيذ الموجبات الملقاة على عاتقها بموجبه كاملة لا سيما لجهة إرسال الجيش إلى الجنوب، بينما تستمر إسرائيل بخرقها السيادة اللبنانية برا وجوا، وتمتنع عن تسليم خرائط الألغام والقنابل العنقودية التي خلفتها، ناهيكم عن عدم انسحابها من الأراضي اللبنانية التي لا تزال تحتلها.

لا يسع لبنان إلاّ أن يُقدّر كل التقدير هذا الدعم الهام الذي منحه مجلس الأمن لقضاياه المحقة والعادلة. ولكن لا يسعنا أيضا، ونحن نبحث في زيادة فعّالية مجلس الأمن من أجل صيانة أفضل للسلم والأمن الدوليين، إلاّ أن نشير إلى المخاطر الناجمة عن العديد من القرارات التي يُصدرها المجلس ويطول زمن تنفيذها أو تبقى من دون تنفيذ، مما يؤثّر على مصداقية المجلس، فيُنظر إليه في أكثر من مناسبة على أنه يكيل بأكثر من مكيال حسب توازنات مصالح الدول الكبرى وأهدافها. فاسمحوا لي هنا أن أذكّركم بأن القرار ٤٢٥ الذي صدر عام ١٩٧٨ وطلب بالانسحاب ''الفوري'' لإسرائيل من الأراضي اللبنانية، مضى عليه ٢٢ عاما قبل أن يُنفذ في جوهره عام ٢٠٠٠. والواقع أن اكتمال تنفيذه لا يزال يتطلب انسحاب إسرائيل من منطقة مزارع شبعا وقرية الغجر في الجنوب.

وفي هذا السياق، هل يجدر أن أذكّركم أيضا بأنه مر أربعون عاما على صدور القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) القاضي بانسحاب إسرائيل من كل الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧، فيما لا تزال الأراضي الفلسطينية والجولان السوري حتى اليوم تحت الاحتلال؟

إن مسألة إصلاح مجلس الأمن لا تزال مدرجة في جدول أعمال هذه الجمعية العامة منذ اعتمادها عام ١٩٩٣ القرار ٢٦/٢٨ أي منذ ١٥ عاما. والواقع أن قضية التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه سبق لها أن أُدرجت على جدول أعمال الجمعية العامة على ١٩٧٩.

إن الغالبية العظمى من الدول الأعضاء في منظمتنا تتفق على توصيف العديد من المشاكل التي تواجه مجلس الأمن وعلى ضرورة تحديث بنيته وأساليب عمله، لكنه لا تتفق على نوعية الحلول الناجعة لها، لا سيما لجهة استخدام حق النقض وإمكانية تقييده، وإن كانت بدأت تقر بضرورة توسيع المجلس ليعكس التغيير الحاصل في عضوية الأمم المتحدة أولا والمتغيرات الجيوسياسية على الساحة الدولية ثانيا.

لكن ما يزيد الأمر صعوبة أن العديد من الإصلاحات المطلوبة، وهي إصلاحات محقة ولبنان يدعمها، يتطلب تعديلا لبعض أحكام ميثاق الأمم المتحدة.

من هنا، ومن أجل أن نكسر خطر الدوران في الحلقة المفرغة وكي لا نعود السنة المقبلة إلى هذه الجمعية لنعيد مرة جديدة النقاش نفسه حول متطلبات إصلاح مجلس الأمن، لا نرى بدا من أن نبدأ فورا بالإصلاح الممكن – أي بالإجراءات التي لا تتطلب تعديلا في الميثاق – مثل تعزيز جهاز المجلس وتطوير أساليب عمله، ليس فقط لضمان الشفافية وإمكانية حصول الدول على المعلومات والوثائق والاطلاع على سير اللجان التابعة للمجلس وتعزيز تطبيق

مبدأ المساءلة، بل لإشراك الدول المعنية أيضا بالمشاورات والاستماع إلى مندوبيها عند التداول حول أي قرار أو بيان في شأنها.

هكذا نكون خطونا خطوة أولى، فعلية وملموسة نحو الإصلاح الأهم، الإصلاح الذي نصبو إليه والذي يبقى هدفا لا يجوز التراجع عنه، أي الوصول إلى مجلس أمن يكون أكثر تمثيلا وأكثر ديمقراطية وأكثر فعالية وأكثر عدلا.

السيد سانغو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): إننا نؤيد البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لأنغولا بعد ظهر أمس بصفته رئيس مجموعة الدول الأفريقية. كما نشيد برئيس مجلس الأمن، الممثل الدائم لإندونيسيا، على عرضه للتقرير السنوي للمجلس (A/62/2).

ويشير التقرير السنوي لمجلس الأمن إلى المناطق العديدة في جميع أنحاء العالم، لا سيما في أفريقيا، التي ما زال المجلس فيها منخرطا في المساعدة على تسوية الصراعات. وما زال مجلس الأمن يضطلع بدور هام في كوت ديفوار، وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان وبوروندي وتيمور - ليشتي. وحفز على إجراء مناقشة بناءة بشأن مسائل عالمية هامة، مثل قطاع الأمن ودور المرأة في عمليات حفظ السلام والعلاقة بين المجلس والمنظمات الإقليمية فيما يتعلق بالفصل الثامن من الميثاق.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد سوبورون (موريشيوس).

ومما يدعو للأسف الشديد أنه يجب علينا، في الوقت ذاته، أن نقر بأن مجلس الأمن لم يكن ناجحا في تسوية بعض حالات الصراع، أو لم يتدخل بتاتا في حالات أخرى. ويظل أخطر تهديد لمصداقية المجلس عجزه، عن الاضطلاع بدور ذي معنى بشأن مسألة فلسطين بعد انقضاء ٦٠ سنة.

ونأمل أن يوقف المجلس تناقص مصداقيته بالتغلب على أوجه الانقسام بين أعضائه وتضارب مصالحهم والاضطلاع على نحو موحد بولايته القائمة على أساس الميثاق لصون السلم والأمن الدوليين.

إن العضوية في المجلس تلقي بمسؤولية عالمية، إذ تسند إلى جميع أعضائه المهمة المتمثلة في المساعدة على النهوض بالسلام في جميع أنحاء العالم. ولا تقبل جنوب أفريقيا بالحالة الراهنة التي تعتبر فيها بعض المسائل المدرجة في جدول أعمال المجلس - من قبيل مكافحة الإرهاب وعدم الانتشار وكوسوفو والصحراء الغربية - حكرا خاصا على بعض البلدان دون غيرها.

وفيما يتعلق بالمسألة الحيوية المتمثلة في إصلاح مجلس الأمن، اسمحوا لي أن أجدد تأكيد استمرار التزام وفد بلدي بالموقف الأفريقي. وتؤمن جنوب أفريقيا بأن الإصلاح الحقيقي ينبغي أن يؤدي إلى توسيع عضوية المجلس في فئتيه الدائمة وغير الدائمة، بغية تعزيز ديمقراطيته ومشروعيته وطابعه التمثيلي وقدرته على الاستجابة.

وقد تعهد رؤساء دولنا أو حكوماتنا في إعلان الألفية (القرار ٥٥/٢) والوثيقة النهائية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، في جملة أمور، بتكثيف جهودهم لتحقيق إصلاح شامل لمجلس الأمن بجميع جوانبه، باعتباره عنصرا أساسيا في الجهود العامة الرامية إلى إصلاح الأمم المتحدة بغية توسيع نطاق تمثيلها وزيادة فعاليتها وشفافيتها، وبالتالي، مواصلة تعزيز كفاءتها ومشروعيتها وتنفيذ قراراتها.

وفي ذلك السياق، قررت الجمعية العامة بالإجماع، لدى اعتمادها في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ لمشروع المقرر الذي أوصى به الفريق العامل المفتوح العضوية، أن

”ينظر في مسألة التمثيل العادل وزيادة عدد أعضاء مجلس الأمن والمسائل الأخرى ذات الصلة

بمجلس الأمن في أثناء الدورة الثانية والستين للجمعية العامة بحيث يمكن اتخاذ المزيد من الخطوات العملية بوسائل، منها المفاوضات الحكومية الدولية، انطلاقا من التقدم المحرز حتى الآن، وخاصة خلال الدورة الثالثة والستين، فضلا عن مواقف الدول الأعضاء والمقترحات التي قدمتها" (القرار ٦١/٥٦١، الفقرة (د)).

ولتنفيذ تلك الولاية التي أسندت لرؤساء دولنا وحكوماتنا منذ وقت طويل، يضم وفد بلدي صوته إلى أصوات الآخرين في دعوة رئيس الجمعية العامة إلى التعجيل بالبدء بإجراء مفاوضات حكومية دولية والقيام، من خلال منهجية موضوعية وشفافة، بتحديد العناصر التي تضمن الحصول على تأييد أوسع نطاقا، حتى يتسنى اعتمادها كأساس لهذه المفاوضات الحكومية الدولية.

وجنوب أفريقيا على استعداد للتفاوض في إطار تلك العملية، استنادا لموقفنا المبدئي، وبينما نعترف بأنه سيتحتم على جميع الدول الأعضاء والمجموعات إبداء قدر أكبر من المرونة والإرادة السياسية والالتزام إذا أردنا إحراز التقدم بصورة جماعية في عملية إصلاح مجلس الأمن.

كما ندعو رئيس الجمعية العامة إلى إبلاغ الدول الأعضاء بانتظام بما يحرز من تقدم في تحقيق نتائج ملموسة بشأن الإصلاح الشامل لمجلس الأمن.

السيد مفرويانيس (قبرص) (تكلم بالانكليزية): أشكر السفير ناتاليغوا، الممثل الدائم لإندونيسيا ورئيس مجلس الأمن لهذا الشهر على عرضه صباح أمس لتقرير المجلس (A/62/2).

ونقدر ما تضمنه التقرير من معلومات زاخرة، فضلا عن العمل الفعلي الذي أنجزه المجلس خلال الفترة المشمولة بالتقرير. غير أننا نرى أنه كان من الممكن توجيه صيغة التقرير لتيسير مشاركة أعضاء المنظمة على نطاق أوسع في عمل مجلس الأمن. ونرى أن الهدف الرئيسي للمجلس ينبغي أن يكون هو إشراك الدول غير الأعضاء فيه في عمله الموضوعي، لتقييم حالة الجهود المبذولة في مجال صون السلم والأمن الدوليين، وتقييم إسهام المجلس في ذلك المسعى، والبت في الكيفية التي يمكن بها للجمعية العامة تقديم إسهام ملموس في هذا المجال.

ودون المساس بأحكام الميثاق، يمكن للمجلس أن يتفاعل بصورة أكثر تواترا ومنهجية مع الجمعية العامة، بالاستفادة من المشاركة العالمية للجمعية، بغية عرض التطورات المتعلقة بعملها من أجل اجتذاب الإسهام المناسب للمناقشات الجارية. ونعتقد أن ذلك الإسهام الموضوعي في عمل الهيئتين ينبغي تبادله على أساس منهجي، وأن الخبرة والدروس المستفادة والمعلومات ينبغي نقلها من هيئة إلى أخرى.

ولا يتمثل دورنا في تحديد علاقة تراتبية بين الجمعية العامة ومجلس الأمن. وبدلا من تكريس جزء كبير من مناقشاتنا لاختصاصات الهيئتين من خلال محاولة تعريف مجال اختصاص كل منهما والدفاع عنه، سيكون من الأفيد التركيز على توطيد علاقة التعزيز المتبادل، القائمة على التآزر والتعاون، بغية تحقيق أقصى حد من إمكانات وفعالية المنظمة برمتها.

ويكمن العنصر الآخر الذي نعتقد أنه لم يرد في التقرير في البعد المتعلق بتقييم الأثر – أي ما إذا كانت مشاركة المجلس في حالة معينة قد أدّت إلى تحسينها وإلى أي مدى. ويمكن لذلك النوع من التقييم أن يشكل نقطة الانطلاق لتحديد ممارسات المجلس التي أثبت أنها بناءة، وغيرها من الممارسات التي لم تثبت ذلك.

وأتناول بإيجاز إصلاح مجلس الأمن لأبدأ بالإشارة إلى المواضيع الكثيرة التكرار التي سيطرت على مناقشاتنا في ذلك المجال. وعلى الرغم من الحقيقة المتمثلة في أن العديد من شواغل الدول الأعضاء بشأن التشكيلة الحالية للمجلس وأساليب عمله لم تتغير، نشعر بأن محور مناقشاتنا قد تحول وأن ذلك التطور يجب أخذه في الحسبان.

وبعد ما أنجز من عمل خلال الدورة الحادية والستين وتعزيز معايير المناقشة الذي تحقق نتيجة لذلك العمل، نجد أنفسنا حتما في مرحلة أكثر تقدما في المناقشة. وتتطلب تلك المرحلة الجديدة العمل، بدلا من تكرار الإعراب عن المواقف.

وعلى الرغم من خصوصيات مسألة إصلاح مجلس الأمن، لا يوجد ما يقول إنه لا يمكن مواصلة العمل بنجاح عن طريق الوسائل المتاحة لنا حتى الآن. ونرى أن النجاح في عملية المفاوضات يرتكز إلى عناصر بسيطة معينة: تعيين منسق، وتقديم نص يستخدم كأساس للمفاوضات، ومنهجية مرنة تمكننا من تحقيق نتائج، بدلا من أن تضطرنا إلى التضحية بالمضمون من أجل الشكليات.

ولا أعتقد أننا نواجه ألغازا عصية على الحل فيما يتصل بكيفية المضي قدما. ويبدو أن الدول مستعدة للتفاوض في محاولة لبلورة النتائج الممكنة لعملية الإصلاح لكي تقيم خياراتها وتتخذ القرارات المناسبة. ونعتبر من الأمور البديهية أن جميع الدول الأعضاء ذات مصلحة في إصلاح مجلس الأمن، لأن من مصلحة الجميع أن يعمل المجلس بأقصى قدر ممكن من الفعالية وأن يتمتع بأقصى درجة ممكنة من الشرعية.

واستنتاجا من ذلك، فإن عناصر الإصلاح الأخرى التي تهم قطاعات معينة من العضوية ستتم الاستجابة لها من خلال تحقيق الأهداف المحتومة التي أجملت ذكرها. فعناصر الإصلاح، مثل المساءلة، والشفافية، والشمول، والمشاركة، والكفاءة، لا يمكن فصلها عن السياق الأعم الذي ستحقق ضمنه أفضل النتائج، لأن كلا منها يمثل مفهوما لا يكون ذا مغزى إلا بعد اختباره على أساس المفهوم الشامل للفعالية وتوظيفه في خدمته.

والإصلاح ليس غاية بحد ذاته. وإنما نسعى إليه لأن العضوية بكاملها تقريبا تتشاطر الرأي بأن هنالك مجالا لتعزيز فعالية المجلس وشرعيته وطابعه التمثيلي، بالإضافة إلى توسيع فرص وصول العضوية إلى عمله ومشاركتهم فيه، بغية تعزيز دوره كأداة للمجتمع الدولي بلا منازع في صون واستعادة السلم والأمن الدوليين، وفقا للقانون الدولي والميثاق. وهذه التحسينات وحدها هي التي تبرر إصلاح المجلس، وينبغي ألا نتجاهل هذا البعد الغائي.

إننا لا نشكك بمنظور أي بلد من البلدان الساعية إلى تعزيز المشاركة، بطريقة أو بأخرى، ونعي تماما مختلف المقترحات التي ظهرت في السنوات الأخيرة. ولكن ليس من الممكن، نظرا للتعارض الوظيفي، تحقيق كل واحدة من تلك الرؤى تحقيقا كاملا.

وفي الوقت ذاته، لا يمكننا أن نتجاهل ممثلي الحقائق الجيوسياسية الجديدة في عصرنا أو الحاجة إلى إعطاء صوت أعلى للبلدان التي تمثل البلدان النامية والجهات الفاعلة الناشئة التي لم تؤخذ بعين الاعتبار حتى الآن. وبالاستناد إلى التشكل المحدد لمنطقتنا الجغرافية، أود أن أقدم مصر مثالا، بوصفها بلدا ذا دور متعدد الجوانب والهوية في أفريقيا، وفي حوض البحر الأبيض المتوسط، وحركة عدم الانحياز والشرق الأوسط والعالم النامي. وهذا ينطبق بطبيعة الحال على أطراف فاعلة أخرى من التشكيلات المعروفة أو الجهات ذات المصلحة.

ولكن على الرغم من الأمثلة الملموسة أمامنا، يجب ألا ننسى أن كل شيء خاضع لنوعية الإصلاح، وأن الأخير

يجب أن يتحقق من خلال تطبيق اعتبارات أعم وليس من خلال استقراء مطالب محددة. وفي هذه المرحلة، وبدون المساس بالموقف الرسمي لأي جهة ذات مصلحة، نعتقد أن هناك إمكانية محدودة، ولكن ذات مغزى، للتغيير، إذا انصب تركيزنا على إصلاح متواضع وعملي، ولكنه مؤقت، ويمثل تحسنا للحالة في الأجلين القصير والمتوسط، ويوفر دروسا قيمة فيما يتعلق بأفضل الممارسات على طول الطريق. وينبغي لمثل هذا الترتيب المؤقت أن يعاد فتحه للمناقشة واستعراضه بعد مدة مقررة مسبقا، بحيث لا يتم إجهاض إجراء إصلاح أكثر ثباتا حينما تصبح المواقف الخاصة وربما الظروف السائدة، كما نأمل، مؤاتية أكثر لتحقيق ذلك.

السير جون سويرز (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): إننا ممتنون لرئيس الجمعية العامة على عقد هذه المناقشة. وأشكر الممثل الدائم لإندونيسيا على تعليقاته بشأن تقرير مجلس الأمن (A/62/2)، بالنيابة عن كل أعضاء المجلس. وأشكر كذلك البعثة الدائمة للصين على إدارة العمل مع الأمانة العامة بشأن تقرير المجلس.

وفيما يتعلق بالبند الثاني من جدول أعمال هذه المناقشة المشتركة، فإنني أرحب بفرصة مناقشة إصلاح مجلس الأمن. وتتشاطر المملكة المتحدة المطمح الذي أعرب عنه المتكلمون السابقون بالأمس واليوم إلى تحقيق خطوات ملموسة نحو اتفاق على إصلاح مجلس الأمن خلال الدورة الثانية والستين.

وكما قال وزير الخارجية البريطاني في هذه القاعة أثناء المناقشة العامة لهذا العام (انظر A/62/PV.9)، يتعين على المؤسسات الدولية أن تعكس العالم المعاصر، وليس كما كان. وإصلاح الأمم المتحدة بكل جوانبه، بما في ذلك مجلس الأمن، يمثل محورا للتقدم. والأمر القائم بشأن إصلاح الأمم المتحدة لا يمكن استمراره ولا يبعث على الرضا. وهذا يشمل مجلس الأمن.

ولذلك، فإن المملكة المتحدة ترحب بإمكانية المفاوضات الحكومية الدولية، كما وافقت الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر. وهذه المفاوضات ستنطلق من التطورات التي تحققت بقيادة رئيسة الجمعية العامة السابقة. ونحن نتطلع إلى مقترحات تفصيلية من الرئيس الحالي للجمعية العامة في الأسابيع المقبلة على أساس الدفع قدما بالمفاوضات.

وفيما يتعلق بجوهر الإصلاح، فإن المملكة المتحدة تسعى إلى مجلس أمن أكثر تمثيلا للعالم المعاصر، ولكن ليس أقل فعالية أو قدرة على اتخاذ القرارات الصعبة اللازمة لمواجهة التهديدات العديدة للسلم والأمن الدوليين، والتي يتصدى لها مجلس الأمن. ولهذه الغاية، فإننا نؤيد العضوية الدائمة لألمانيا واليابان والهند والبرازيل، وتمثيلا دائما لأفريقيا. وكما قال رئيس وزراء بلدي، السيد غوردون براون، في خطابه في لندن مساء الليلة الماضية،

> ”إن الخيارات الطويلة الأجل، ولكن المؤقتة أيضا الآن، يجب أن تدرس من أجل أصلاح مجلس الأمن للأمم المتحدة – الذي لا يشمل أعضاؤه الدائمون اليابان، والهند، والبرازيل، وألمانيا، أو أي بلد أفريقي – لكي يصبح المجلس تمثيليا أكثر، وأكثر مصداقية وفعالية“.

ولا تتمسك المملكة المتحدة بنموذج واحد دون غيره لإصلاح المجلس. ونعتقد أن على العضوية أن تسعى إلى إيجاد أوسع ما يمكن من أسس مشتركة. وهذا الأمر يتطلب بعض المرونة وينبغي لنا أن نكون منفتحين للنظر في حلول مؤقتة إن كان لذلك أن يسمح بالخروج من الطريق المسدود.

وعلينا أيضا أن نستمر في تعديل أساليب عمل المجلس، وبصفة خاصة من أجل جعله أكثر كفاءة وشمولا. وهذه مسألة لكل الدول الأعضاء مصلحة فيها، ولدى أعضاء المجلس مسؤولية خاصة بشأنها. ونحن نؤيد الإصلاحات التي وافق عليها المجلس في عام ٢٠٠٦، ونؤكد على أهمية تنفيذها على نحو أكثر اتساقا.

وأختتم بالتأكيد على دعم المملكة المتحدة لعملية إصلاح مجلس الأمن، ولاستمرار ريادة رئيس الجمعية العامة لهذه المسألة الهامة. ونأمل أن نرى تحقيق تقدم خلال هذه الدورة.

السيد بيك (جزر سليمان) (تكلم بالانكليزية): كان إصلاح مجلس الأمن من المسائل التي أشير إليها كثيرا خلال المناقشة العامة الأخيرة. وقد ظل قيد نظر الجمعية العامة على مدار الـ ١٤ عاما الماضية، أي من الدورة الثامنة والأربعين إلى الدورة الثانية والستين. ويشعر وفد بلدي بالارتياح إزاء التزام الرئيس الحالي للجمعية العامة باتخاذ إجراءات ملموسة بشأن إصلاح مجلس الأمن، وإذ حدد إصلاح الأمم المتحدة بوصفه واحدا من مجالات أولوياته الخمسة التي سيركز عليها خلال فترة ولايته. وفي هذا المجال، فإن جزر سليمان على استعداد لدعم السيد كريم في دفع المسألة إلى مستوى آخر.

وقبل أن أمضي في تناول مسألة إصلاح مجلس الأمن، يود وفد بلدي أن يشكر إندونيسيا، بوصفها رئيس مجلس الأمن، على عرض التقرير السنوي لمجلس الأمن، وعلى عقد المناقشة المفتوحة بشأن دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلم والأمن الدوليين في الأسبوع الماضي.

وبإيجاز شديد، فيما يتصل بالعلاقة بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، كما ذكر وفد بلدي خلال المناقشة المفتوحة في مجلس الأمن، أن زعماءنا في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ قد دعوا إلى إيجاد عملية رسمية بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وهذا أمر هام، نظرا لأن آليات الأمن الإقليمية عملت في بعض البلدان أكثر مما فعل النظام المتعدد الأطراف. وعلينا أن نحافظ على مركزية مجلس الأمن في صون السلم والأمن الدوليين. وهذا ما نصت عليه المادة ٥٤ من الميثاق، ولكن نادرا ما يتم احترامه.

وبالعودة إلى إصلاح مجلس الأمن، فإن إصلاح المجلس أمر ملح. فالمجلس لا يمثل الجهاز الأساسي في النظام المتعدد الأطراف فحسب، بل هو أيضا الهيئة الوحيدة التي تحدد وتقرر ما يشكل تهديدا للسلم الدولي. واسمحوا لي أن أضفي على ذلك طابعا إنسانيا. تستطيع البلدان أن تسترعي الانتباه إلى حالتها الأمنية المحددة في هذه الجمعية، ولكنها إذا لم تلق الدعم من أعضائنا في مجلس الأمن، وبخاصة من الأعضاء الدائمين الخمسة، فإنها لن تلقى الاهتمام. وجزر سليمان مرت في حالة صراع، ولكنها لم تتلق الدعم على الرغم من تسجيلها للمسألة قبل عامين. ولذلك، من الأهمية بمكان إصلاح المجلس لكي يصبح أكثر استجابة لحقائق العصر، ولكي يصبح مجلسا يستجيب هيكليا لآلام ومعاناة من يتعرضون للصراع.

وفي هذا السياق، يود وفد بلدي أن يغتنم هذه الفرصة لاقتراح سبل ووسائل للنهوض بالمسألة بحيث تصل إلى مرحلة المفاوضات الحكومية الدولية. وفي البداية، اسمحوا لي أن أقدم بعض الملاحظات حول بعض العناصر التي يجب أن تتوافر في عملية المفاوضات.

أولا، أيا كان نموذج المفاوضات الذي تعتمده، يجب أن ينحو منحى تحقيق النتائج وأن تجري المفاوضات على نحو منفتح وشفاف وبمشاركة الجميع.

ثانيا، إذا كان لنا أن ننجح، فإن وفد بلدي يأمل أن تتوجه كل المجموعات والأعضاء إلى عملية المفاوضات بذهن مفتوح وبمرونة. ويجب أن نتجاوز المشاورات، كما اقترحت بعض الوفود، لكي لا يعود كل منا لعرض مواقفه من جديد. ويجب بذل جهود خاصة لكي نتقدم نحو توافق ملموس وواقعي وقابل للاستمرار ويمكن أن يقبله الجميع.

ثالثا، يجب أن تتماشى العملية مع النظام الداخلي للجمعية العامة. ووفد بلدي يشير إلى ذلك، بصفة خاصة، في ضوء اقتراح بعض الوفود التوصل إلى أوسع اتفاق سياسي ممكن. وترى جزر سليمان أن أغلبية الثلثين ينبغي أن تكون كافية لاتخاذ القرارات الهامة إذا كنا جادين فعلا في إحراز تقدم حقيقي.

وللمضي قدما بشأن هذه المسألة، تعتقد جزر سليمان أنه يجب علينا أن نؤسس على التقدم الذي حققته سلف السيد كريم، الشيخة هيا راشد آل خليفة، وعلى عمل اليابان بشأن أساليب عمل مجلس الأمن، من جملة أمور أخرى، ولكن يجب أن نكون مبتكرين بحيث نجعل عملية المفاوضات الحكومية الدولية ذات منحى لتحقيق النتائج.

وتود جزر سليمان أن تقترح أنه يمكننا أن نبدأ المفاوضات بدراسة العناصر التي تناولها الميسِّرون. وبعد ١٤ عاما من المشاورات المكثفة، يشعر وفد بلدي أنه آن الأوان أن نحدد العناصر التي ينبغي أن نبدأ التفاوض عليها. وقد جرى عرض مختلف المواقف التي قدمتها مختلف المجموعات، والتي يمكن إدماجها حيثما أمكن لتصبح نصا واحدا أينما وجد التطابق. وتوجد مقترحات لمجموعة الأربعة في الوثيقة A/59/L.69، ولمجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء في الوثيقة A/59/L.68، وللمجموعة الأفريقية في الوثيقة A/59/L.67، بالإضافة إلى مقترح مجموعة البلدان الصغيرة الخمسة بشأن أساليب العمل في الوثيقة A/60/L.49.

ويمكننا أيضا أن نكمل ذلك من خلال استبيان أو عملية استطلاع يقوم بها رئيس الجمعية العامة في محاولة للتواصل مع جميع أعضاء الجمعية العامة. وفي رأي وفد بلدي، يمكن إجمال مسائل المفاوضات على النحو التالي: توسيع المجلس فيما يتعلق بالمقاعد الدائمة وغير الدائمة على حد سواء، وأساليب عمل مجلس الأمن، وحق النقض، والعلاقة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن، والعلاقة بين مجلس الأمن والمؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية، وبالطبع عملية الاستعراض.

في الختام، لقد استمعنا إلى عدد من المقترحات المقدمة من مختلف الوفود بشأن المضي إلى عملية مفاوضات حكومية دولية. وتتطلع جزر سليمان إلى قيادة السيد كريم في هذا الشأن، ونؤكد له مرة أخرى دعمنا له. ويحدونا وطيد الأمل في أن رئيس الجمعية العامة ربما يرغب بالنظر في إجراء نظام إبلاغ دوري للجمعية العامة لكي يظل الزخم الذي بدأه مستمرا في مساره الصحيح وذا منحى يركز على النتائج.

السيد ليدين (السويد) (تكلم بالانكليزية): لقد حان الوقت لزخم جديد وجهد جديد لإصلاح مجلس الأمن وتشكيله، وحجمه وأساليب عمله. إننا نحتاج إلى مجلس أمن يعكس بشكل أفضل حقائق العالم المعاصر، وتكون أساليب عمله شفافة ومفتوحة. ونحتاج إلى ثقة عامة أكبر بمنظومة الأمم المتحدة ومجلس أمن يوفر شعورا بالشمول والانتماء لنا جميعا، أيا كنا وأينما نعيش.

وينبغي أن يكون جليا أن أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية يجب أن تكون ممثلة بشكل أفضل، وأن يكون لجميع البلدان فرصة عادلة لأن تكون عضوا في المجلس من حين لآخر. ولكي تكون الأمم المتحدة ذات صلة بقضايا الأمن،

فإننا نحتاج إلى مجلس أمن لا يتمتع باحترام الدول الأعضاء وسكانها فحسب، بل أيضا ينظر إليه باعتباره نزيها وشرعيا.

ومع ظهور تهديدات وتحديات جديدة، لا بد للأمم المتحدة من التكيف. إننا نريد أن نرى أمما متحدة ذات صلة وثيقة وشرعية، وفعالة، وقادرة على مواجهة التهديدات الناشئة لأمننا المشترك. وفي رأينا أن إصلاح مجلس الأمن حان وقته منذ زمن طويل، وأن المشاورات التي أجريناها حتى الآن بهذا الشأن لم تثمر حتى الآن نتائج جوهرية. ويتعين علينا الآن أن نبدأ مفاوضات حكومية دولية ذات منحى لتحقيق النتائج ودفع العملية قدما.

وكما قلنا سابقا، فإن السويد منفتحة لفكرة توسيع مجلس الأمن في كلا فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة. ولكن علينا أن نسعى إلى التوصل إلى اتفاق على أوسع نطاق ممكن. وهذا أمر ضروري إذا أردنا للمجلس أن ينظر إليه باعتباره شرعيا ولتجنب انقسامات جديدة وحالات الإحباط التي من شأنها أن تضر بعملنا في الأمم المتحدة لفترة طويلة في المستقبل.

كما نود أن نكرر القول إن مجلس الأمن يجب أن يكون هيئة فعالة قادرة على التصرف بسرعة كلما اقتضى الأمر ذلك. ولذلك، فإننا نعتقد اعتقادا راسخا بأن حق النقض ينبغي عدم تمديده. وبدلا من ذلك، نود أن نرى تعزيز ثقافة خالية من حق النقض في مجلس الأمن. وفي رأينا يتعين أن يخضع الإصلاح لآلية استعراض متكررة وفعالة. وفي رأينا أن قرارا بقبول الأعضاء الدائمين لا ينبغي أن يكون تغييره سهلا، ولكن ينبغي لنا أن نتجنب اتخاذ قرارات لا يمكن إلغاؤها في أي وقت في المستقبل. كما ينبغي لنا أن نكون قادرين على فتح باب أجراء المزيد من التغييرات في المستقبل. وحيث أن العالم يتغير، فإن ذلك يقتضي أن يكون مجلس الأمن قادرا على التغير.

وإذا لم نكن جاهزين للاتفاق على مثل هذا الإصلاح الطويل الأجل، فمن إحدى الإمكانيات النظر في حل مؤقت أو انتقالي يمكن في النهاية أن يؤدي إلى ترتيب أكثر ديمومة. وفوق ذلك، نعتقد، كما ذكرنا سابقا، أنه ينبغي جعل أساليب عمل المجلس أكثر انفتاحا وشفافية. إننا نود أن نرى تلك المسألة مدفوعة إلى الأمام، حتى بدون الاتفاق الفوري على تكوين المجلس.

ونحن إذ نبدأ المفاوضات الحكومية الدولية، لا بد لنا جميعا من أن نكون مبتكرين، وتكون لدينا عقلية منفتحة، ونظهر المرونة. والسويد، من جهتها، مستعدة لمناقشة الأفكار الجديدة، وهي ستواصل المشاركة بفعالية في حوار بنّاء بشأن كيفية إصلاح مجلس الأمن.

السيد ساريو (ملديف) (تكلم بالانكليزية): في البداية، يود وفد بلدي أن ينضم إلى المتكلمين السابقين في الإعراب عن تقديرنا لرئيس مجلس الأمن، السفير ناتاليغاوا، الممثل الدائم لإندونيسيا، على تقديم التقرير السنوي للمجلس، الذي يغطي الفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠٠٦ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٧. كما نود أن نشكر رئيسة الجمعية العامة، في دورتها الحادية والستين، الشيخة هيا راشد آل – خليفة على القيادة المثالية التي أظهرتها، بصفتها رئيسة الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن، أثناء الدورة السابقة. كما نعرب عن امتناننا العميق على العمل الجاد الذي قام به الميسّرون الذين عيّنتهم لمساعدة العملية.

وما زالت ملديف مقتنعة بأن الأمم المتحدة هي المنظمة الوحيدة القادرة على إيجاد عالم أكثر سلاما وازدهارا للبشرية. والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة لا تزال ذات صلة وصالحة اليوم كما كانت يوم صيغت عام ١٩٤٦، لكن التحديات التي تواجه المنظمة في هذا العالم

المعَوْلم ليست، بالتأكيد، التحديات نفسها لدى إنشائها منذ ستة عقود.

لذا، فإن إصلاح المنظمة وإعادة هيكلتها لكي تعالج تلك التحديات بفعالية يبقيان حاجزا كبيرا لا بد من اجتيازه. ومع أننا نقر، ونحن راضون، بالعديد من الإصلاحات التي تم تنفيذها طوال السنوات القليلة الماضية، فمن المخيب للآمال أن نعلم أن الإصلاحات المقترحة لمجلس الأمن، الجهاز الأساسي المكلف بالمهمة الرئيسية في صون السلم والأمن الدوليين، لا تزال تراوغنا بدون نتائج ملموسة.

إن وفد بلدي يعتقد بصدق أن إصلاح مجلس الأمن لم يزل أمراً محوريا، وينبغي أن يصبح جزءا لا يتجزأ من عملية الإصلاح الكاملة للأمم المتحدة، إذا أُريد لها أن تبقى منظمة ذات مصداقية وفعالة. ويجب على إصلاح مجلس الأمن أن يعكس الوقائع الجغرافية السياسية للعالم الحديث. ومع أننا ندرك الصعوبات التي نواجهها، فإننا نعتقد مخلصين أنه ينبغي للإصلاحات أن تكون شاملة، وأن تتضمن توسيع عضوية المجلس بفئتيها الدائمة وغير الدائمة، ومسألة حق النقض، وعملية صنع قراراته. كما أن المسائل المتعلقة بأساليب عمله وشفافيتها، وبالعلاقة بين المجلس والجمعية العامة، مجالات مساوية في الأهمية، لا بد من معالجتها بصورة شاملة.

إن ملديف مقتنعة بأن أي توسيع لمجلس الأمن ينبغي أن يعكس زيادة عضوية الأمم المتحدة وتنوعها الثقافي الحالي. وإننا نود أن نرى العملية تؤدي إلى إصلاح يجعل المجلس أكثر تمثيلا، وديمقراطية وشفافية. ونحن نشاطر الرأي بأن إصلاحات المجلس ينبغي أن تصبح جزءا لا يتجزأ من عملية إصلاح الأمم المتحدة، وأن الإبقاء على الوضع القائم غير مقبول. وإننا نقدر أهمية الحاجة إلى تعزيز مشاركة الدول الأعضاء في المجلس، بزيادة الفرص أمامها لكي تصبح أعضاء فيه، وبزيادة مشاركتها في عمل المجلس، حين لا تكون أعضاء فيه. كما أننا نرحب بتوصية الفريق العامل بأن أي زيادة في عدده ينبغي أن تعالج نقص التمثيل للبلدان النامية، فضلا عن الدول الصغيرة.

وقد تتفاوت الأولويات الأمنية من دولة إلى أخرى. ففي نظر ملديف والعديد من الدول الجزرية الصغيرة المنخفضة في العالم، ليس السلام والأمن نابعين من مجرد غياب الحرب أو الصراعات. فالمخاطر التي يفرضها تغير المناخ العالمي، والنتائج المتعلقة به، أصبحت تشكل الآن تهديدا مرتبطا ارتباطا مباشرا بمجرد البقاء لبعض تلك الدول الصغيرة. وفي رأينا أن تغير المناخ، في جوهره، مسألة متعلقة بالسلام والأمن الدوليين، وتتطلب الاهتمام العاجل والبالغ من جميع أجهزة المنظمة، بما فيها مجلس الأمن.

وفي ذلك الصدد، يقدر وفد بلدي الخطوة التاريخية التي اتخذها مجلس الأمن بعقد المناقشة الأولى، على الإطلاق، في ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، لاستكشاف الآثار المحتملة لتغير المناخ على السلم والأمن الدوليين. وملديف تعتبر ذلك خطوة هامة في الاتجاه الصحيح، ونحن نعتقد أنه لا غنى عن التعاون والتنسيق الوثيقين بين جميع الأجهزة الرئيسية، لتمكين المنظمة من أن تبقى ذات صلة وقادرة على مجابهة تلك التهديدات والتحديات الجديدة والناشئة.

وقبل أن أختم كلمتي، اسمحوا لي أن أعيد تأكيد اعتقادنا الراسخ بأن فقدان الأرضية المشتركة بشأن بعض الجوانب الرئيسية من إصلاحات المجلس ينبغي ألا يُستخدم ذريعة لعدم اتخاذ أي إجراء. وقرارنا بتأييد اقتراحات مجموعة الأربعة يستند إلى اقتناعنا بأن عدم اتخاذ أي إجراء ستكون له نتائج عكسية على المنظمة. إننا نعتقد بإخلاص أنه ينبغي لنا أن نمضي في توسيع العضوية، بفئتيها الدائمة وغير الدائمة، على أن يشمل التوسيع دولا دائمة العضوية، مثل اليابان

والهند، ودولا أعضاء أخرى، أثبتت التزامها وقدرتها، ومن شأنها أن تمثل نطاق العضوية الأوسع للأمم المتحدة في الوقت الحاضر. فالهدف من عملية الإصلاح هو، فوق كل شيء، تعزيز مصداقية المنظمة، ومشروعيتها وطابعها العالمي.

وبصفة ملديف عضوا مسؤولا في المجتمع الدولي، فإنني أؤكد للجمعية أنها ستواصل القيام بدورها المتمثل في التمسك بأهداف الأمم المتحدة وتعزيزها.

السيدة إيتيموفا (كازاخستان) (تكلمت بالانكليزية): أود في البداية أن أشكر مجلس الأمن والأمانة العامة على التقرير الشامل عن عمل المجلس خلال السنة الماضية، ولا سيما السفير الإندونيسي مارتي ناتاليغاوا، الرئيس الحالي للمجلس، على تقديم تقرير مجلس الأمن.

لقد قام مجلس الأمن في السنة الماضية بمساهمة بارزة في صون السلم والأمن الدوليين، ولو أنه لم يتم بعد تحقيق كل ما كان مخططا له. ونأمل أن يواصل المجلس بحيوية نظره في المسائل الملحة على جدول أعماله، وإيجاد نُهُج وسُبُل جديدة لحلها.

ونعتقد أن بعض المسائل التي دُعي المجلس إلى الاهتمام بها، من خلال اتصالات الدول الأعضاء، ولم تتم مناقشتها في جلسات المجلس أثناء الفترة التي يغطيها التقرير، يمكن النظر فيها مستقبلا، مع الأخذ في الحسبان أهميتها وصلتها بنشاط المجلس في حفظ السلم الأمن.

إننا نقدّر تقديرا كبيرا التدابير المتكاملة للمنظمة، الهادفة إلى تسوية الحالات في السودان، وكوت ديفوار، وليبريا، وبوروندي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وهايتي، وأفغانستان، وكوسوفو، والشرق الأوسط وغيرها من المسائل ذات الأهمية الحالية لأمن العالم.

وأدى عدم التوصل إلى توافق آراء دولي على مسألة منع الانتشار إلى إضعاف دراماتيكي لنظام الأمن الجماعي. ونرى أن على مجلس الأمن أن يواصل تركيزه على تلك المسألة وأن ينظر في اتخاذ نُهُج جديدة لكفالة منع الانتشار الحقيقي في بيئة جديدة. وفي ذلك الصدد، تقترح كازاخستان تكييف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على الوقائع الجديدة.

وما زالت الأمم المتحدة تتصدر معركة مكافحة الإرهاب الدولي. ويود وفدي أن يعرب عن تقديره للسفير ريكاردو ألبرتو أرياس ممثل بنما، الرئيس الحالي للجنة مكافحة الإرهاب، على قيادته في توجيه أنشطة اللجنة.

إن استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، التي اعتُمدت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ بوصفها القرار ٢٨٨/٦٠، أوضحت أن ما يعزز الاستجابة المتسقة والشاملة للإرهاب بقدر كبير مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص. ولذلك، نناشد لجنة مكافحة الإرهاب وضع توصيات محددة وشاملة لإنشاء شراكات بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني في مكافحة الإرهاب.

وكازاخستان ملتزمة التزاما كاملا بدعم أنشطة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) بشأن القاعدة وطالبان، وتشيد بعمل اللجنة بقيادة السفير يوهان فيربيكي. وجرت مناقشة نطاق واسع للمسائل المتصلة بتعزيز التعاون على مكافحة الإرهاب في منطقة وسط آسيا خلال زيارة السيد فيربيكي لكازاخستان في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. وستواصل حكومتي التعاون الكامل مع اللجنة، وستقدم كل الدعم الممكن لتلك الهيئة الهامة.

وخلال العام الماضي، كان هناك ارتفاع في الطلب على منع نشوب الصراعات وإدارتها وعمليات حفظ السلام وبناء السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة. واعترافا بأهمية تعميم مراعاة المنظور الجنساني في عمليات حفظ السلام،

فإننا نشعر بسرور خاص للاهتمام المستمر الذي يوليه المجلس لمسألة النساء والسلام والأمن.

ونعترف بالحاجة إلى إقامة تعاون وثيق بين مجلس الأمن والدول الأعضاء والترتيبات الإقليمية في البحث عن سبل ووسائل لضمان الاستجابات الفعالة لحالات الصراع الناشئة والمعقدة حينما يتعين في أغلب الأحيان اتخاذ تدابير حفظ السلام وتعزيز التنمية بشكل متزامن. وفي ذلك السياق، نقدر إنشاء المركز الإقليمي للأمم المتحدة للدبلوماسية الوقائية في وسط آسيا، في عشق أباد، تركمانستان، ونعرب عن استعدادنا للتعاون بشكل وثيق مع المركز ومع جيراننا بغية تعزيز القدرات الوطنية لمنع نشوب الصراعات.

إن إحدى المسائل الملحة المدرجة في جدول أعمال الأمم المتحدة هي إصلاح مجلس الأمن، الذي يتحمل المسؤولية عن صون السلام والأمن الدوليين. ونحن على اقتناع بأنه ينبغي المحافظة على الزخم الذي ولدته المشاورات غير الرسمية في الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن خلال الدورة الحادية والستين، ونناشد رئيس الجمعية العامة مواصلة تلك المشاورات خلال الدورة الحالية بغية بدء مفاوضات حكومية دولية بشأن إصلاح مجلس الأمن. ويتعين علينا أن نجد حلا أمثل؛ وإذا لم نجد هذا الحل، فإننا سنثقل كاهل الجيل المقبل بتلك المسألة المعقدة. والوقت الذي استغرقناه في هذه المسألة يساوي بالفعل عمر شخص مراهق.

وتدرك كازاخستان أن هناك اتفاقا عاما بين الدول الأعضاء بشأن الحاجة إلى إصلاح مجلس الأمن. وموقف كازاخستان إزاء تلك المسألة تم الإعراب عنه في مناسبات متكررة. ونشارك التصور المتمثل في إلحاح إجراء تغيير في مجلس الأمن، الذي يلزم أن يكون أكثر تمثيلا وأكثر شرعية وأكثر شفافية وأكثر كفاءة. وترى كازاخستان أن مجلس الأمن، بشكله الحالي، لم يعد يعكس وقائع عالمنا. ونعتقد أن التمثيل العادل للدول الأعضاء في مجلس الأمن يمكن أن يعزز قدرة المجلس على المواجهة الفعالة لتحديات القرن الحادي والعشرين وعلى الاضطلاع بدوره في تسوية حالات الأزمات.

وتنبغي إعادة الحيوية إلى المجلس بإضافة أعضاء دائمين وغير دائمين جدد. ونحن ندافع عن توسيع مجلس الأمن على أساس التمثيل الجغرافي العادل واحترام المساواة في السيادة بين جميع الدول الأعضاء. وينبغي أن تتمتع آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية بتمثيل أوسع في مجلس الأمن وأن تشارك بصورة مباشرة في البحث عن حلول للمشاكل الهامة التي تواجه المجتمع الدولي.

إن كازاخستان، منذ أن أصبحت عضوا في الأمم المتحدة في عام ١٩٩٢، عملت في عدد من الهيئات الهامة للمنظمة، ولكنها لم تعمل في مجلس الأمن. وخلال الأعوام الـ ١٥ لعضويتها في الأمم المتحدة، قدمت كازاخستان إسهاما هاما في جدول أعمال السلام والأمن الدوليين والتنمية المستدامة وجدول أعمال البيئة. ويمثل رفض الأسلحة النووية، وتيسير عمليات التكامل في أوروبا وآسيا، واعتماد تدابير لبناء الثقة في آسيا، والنهوض بمصالح البلدان غير الساحلية، وتعزيز حوار بين الحضارات والأديان مجرد خطوات اتخذها بلدي بروح مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده.

ونحن على ثقة بقدراتنا على الإسهام في عمل المجلس وأعلنّا قبل ١٠ أعوام ترشيحنا لمقعد غير دائم للفترة ٢٠١١-٢٠١٢. ويحدونا الأمل في أن تؤيد الجمعية العامة ترشيح كازاخستان خلال الانتخابات التي تُجرى في عام ٢٠١٠. ونتطلع إلى العمل بشكل وثيق مع مجلس الأمن،

وإلى المشاركة بفعالية في جميع جهوده الرامية إلى الوفاء بالحاجة العالمية إلى إحلال السلام.

السيد عبد اللطيف (الجماهيرية العربية الليبية): أود في البداية أن أقدم شكرنا لسعادة سفير إندونيسيا، الرئيس الحالي لمجلس الأمن، الذي قدم لنا عرضا لأنشطة مجلس الأمن للفترة ما بين الدورتين. كما أعرب عن تضامننا مع ما ورد في بيان ممثل أنغولا، باسم مجموعة الدول الأفريقية.

دعت الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لسنة ٢٠٠٥ إلى إجراء إصلاحات ملموسة على أجهزة الأمم المتحدة، بما يؤهلها لبلوغ المبادئ والمقاصد التي أُنشئت من أجلها. وأكدت، بشكل خاص، على الإصلاح المبكر لمجلس الأمن بهدف جعله أوسع تمثيلا وأكثر كفاءة وشفافية، بما يعزز فاعليته ومشروعيته وتنفيذ قراراته.

وعلى الرغم من بعض التقدم الذي أُحرز على طريق إصلاح عدد من الأجهزة، بقي موضوع إصلاح مجلس الأمن المطروح أمام الأمم المتحدة أمرا عصيا على المجتمع الدولي. فما زلنا في حاجة ملحة إلى النظر في جعل مجلس الأمن متوازنا من حيث التمثيل الإقليمي العادل، والعضوية، وتحسين أساليب عمله، بما في ذلك النظر في امتياز حق النقض، ووقف تعدي المجلس على اختصاصات الأجهزة الأخرى، وهي مسائل تمس بصورة جوهرية صلب عملية إصلاح الأمم المتحدة على وجه العموم.

ويعرب وفد بلادي عن تقديره للمشاورات التي جرت في إطار الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسال الأخرى ذات الصلة بمجلس الأمن، ونقدر عاليا الجهود المضنية التي بُذلت من جانب رئيسة الجمعية العامة السابقة، الشيخة هيا راشد آل خليفة، والميسرين الذين عينتهم، وما نتج عنها من أفكار ومقترحات تضمنها تقرير الفريق العامل الذي اعتمدته الجمعية العامة في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، وأهمها اتخاذ المزيد من الخطوات العملية بوسائل منها المفاوضات الحكومية الدولية.

ويؤكد وفد بلادي على أن ولاية هذه المفاوضات، إذا تم عقدها، ينبغي أن تنطلق من المناقشات التي جرت خلال دورة الجمعية العامة الماضية، فضلا عن مواقف الدول الأعضاء والمقترحات التي قدمتها.

إن التقييم الواقعي لما جرى أثناء المشاورات والتباين الذي ساد وجهات نظر الوفود بشأن إصلاح مجلس الأمن، يقودانا إلى ضرورة التفكير في خطوة تدفع المساعي الجارية وتنهي العمل الذي بدأ منذ سنوات.

لقد كانت القارة الأفريقية أكبر متضرر من الترتيبات التي تمت بعد الحرب العالمية الثانية، بما في ذلك تشكيل مجلس الأمن الذي تم في غياب أغلب دولها التي كانت ترزح تحت الاستعمار والعنصرية وأصبحت الآن تمثل أكثر من ربع أعضاء الأمم المتحدة، ولا بد من إنصافها، والاعتراف بحقها، وتصحيح الظلم التاريخي الذي وقع عليها، وإنهاء تهميشها، من خلال إتاحة الفرصة لها لتكون ممثلة تمثيلا عادلا في مجلس الأمن، وتكون لديها عضوية دائمة بالمجلس، أسوة بالقارات الأخرى.

لذلك يؤكد وفد بلادي على الموقف الأفريقي الموحد الذي يطالب بمنح أفريقيا مقعدين دائمي العضوية مع امتياز النقض، وخمسة مقاعد غير دائمة، وهو الموقف المنبثق عن توافق إزولويني والذي تم تأكيده خلال مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي الخامس الذي عقد في سرت يومي ٤ و ٥ تموز/يوليه ٢٠٠٥، ومؤتمرات القمة اللاحقة.

في سياق التطرق إلى مسألة تحسين أساليب عمل مجلس الأمن، يؤكد وفد بلادي على أن أية عملية إصلاح للمجلس، مؤقتة أو دائمة، جزئية أو كلية، لا معنى لها ما لم

تتناول حق النقض الذي أسيء استعماله في كثير من الأحيان على حساب قضايا عادلة وحقوق شعوب مستضعفة، وهكذا أساء إلى مصداقية المجلس خاصة والأمم المتحدة على وجه العموم، وهو ما يبرر العمل على إلغاء هذا الامتياز أو على الأقل تقييده.

ولا جدوى من أية عملية إصلاح ما لم تتضمن تفعيلا لدور الجمعية العامة ووقف تطاول مجلس الأمن على صلاحياتها التي يكفلها لها الميثاق، وهو أمر بات من الضروري أن تتخذ الجمعية العامة إجراء عاجلا بشأنه.

وندعو أيضا إلى النظر في مضمون تقرير مجلس الأمن الذي لا يعطي صورة واضحة عما يجري في المجلس، ولا يعكس التزامه بما ورد في قرارات الجمعية العامة، وخصوصا فيما يتعلق بالجانب السردي، وتضمين التقرير تحليلا للاعتبارات التي اتخذت على أساسها القرارات ومواقف الدول المختلفة، وخاصة الدول الدائمة العضوية، وكذلك الأسباب التي حالت دون اتخاذ المجلس لمواقف صارمة في قضايا هامة تتعلق بحفظ الأمن والسلام الدوليين.

يحدونا الأمل في أن تتمخض الجهود في المرحلة المقبلة عن نهج يعالج جوهر وعمق الإصلاح الذي يتطلبه مجلس الأمن بدلا من الخروج بنهج غير مؤثرة في إحداث التغيير المطلوب في توازنه وأدائه. وتتطلب المرحلة المقبلة الإرادة السياسية الجادة، والنظر بموضوعية وعمق إلى متطلبات تحقيق التوازن المنشود لمجلس الأمن، ونؤكد لكم على تعاون وفد بلادي للانخراط من جديد في معالجة هذا الموضوع الهام.

السيد يوسفي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): أود أولا أن أشكر السفير مارتي ناتاليغاوا، الممثل الدائم لإندونيسيا، على عرضه لتقرير مجلس الأمن عن الفترة قيد الاستعراض والتي تنتهي في ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٧.

كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لتهنئة الأعضاء الجدد المنتخبين لعضوية المجلس – الجماهيرية العربية الليبية وبوركينا فاسو وفييت نام وكرواتيا وكوستاريكا.

ويؤيد وفد بلادي البيان الذي أدلى به السفير غاسبر مارتنس ممثل أنغولا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية.

نلاحظ مرة أخرى أن تقرير مجلس الأمن لا يزال يعاني من نفس أوجه القصور المشار إليها في التقارير السابقة، ومن الواضح أن هناك عدم رغبة من جانب المجلس في أن يأخذ في الاعتبار ملاحظات وتوقعات الدول الأعضاء التي تود أن ترى تحسنا في مضمون التقرير وعرضه. ويود وفد بلادي أن يشير على وجه الخصوص إلى أن مجلس الأمن ما زال يتجاهل طلبات الجمعية العامة المتكررة بأن يقدم إليها تقارير خاصة عملا بالفقرة ١ من المادة ١٥ والفقرة ٣ من المادة ٢٤ من الميثاق، تماما مثلما يتجاهل ما يُعتمد في قرارات الجمعية بشأن تنشيطها، والتي ترمي إلى تحسين التنسيق والتعاون بين الأجهزة الرئيسية.

ولدى قراءة التقرير نلاحظ أن أنشطة المجلس ما زالت تتبع مسارين. من جهة، لدى المجلس جدول أعمال مزدحم للغاية، كما يتضح من عدد الجلسات التي عُقدت والقرارات التي اتُخذت خلال الفترة قيد الاستعراض. ومن ناحية أخرى، يتضح أن هناك ميلا مستمرا لتوسيع مجال اختصاص المجلس، وذلك على حساب صلاحيات الأجهزة الرئيسية الأخرى، وسعيا إلى تفسير مسيء وبالتالي مثير للتنازع لمفهوم التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن. الاتجاه الأول لا يدل بالضرورة على الفعالية، في حين أن الاتجاه الثاني يثير شواغل حقيقية داخل الجمعية العامة من حيث أنه يبرهن على وجود تصميم على مواجهة التهديدات الجديدة لأمننا الجماعي بطريقة نخبوية وغير ديمقراطية.

وفي حين أن وفد بلادي مستعد للاعتراف بأنه قد تكون هناك مجالات يتشاطر فيها مجلس الأمن شواغل الجمعية العامة إزاء ظهور أنواع جديدة من التهديدات، نؤكد أن طبيعة هذه التهديدات هي التأكيد المثالي للتعبير عن المسؤولية المشتركة لجميع أعضاء المجتمع الدولي من خلال إتباع نهج مشترك تجاه هذه المشاكل بين الأجهزة الرئيسية. وفي هذا الصدد، يشجب وفد بلادي عزوف مجلس الأمن المستمر والواضح عن تناول فكرة التنسيق، بما في ذلك ما يرد في الميثاق ويحدد صراحة مجالا يندرج ضمن الاختصاص المشترك للجمعية العامة ومجلس الأمن، مثل تعيين الأمين العام.

في الدورة الحادية والستين اعتمدت الدول الأعضاء بتوافق الآراء توصيات الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن (المقرر ٦١/٥٦١)، وبذلك مددت نطاق ولاية الفريق إلى الدورة الثانية والستين ودعت إلى عملية تفاوض حكومية دولية بغية تحقيق نتائج ملموسة على أساس تقرير الميسرين والمواقف والاقتراحات التي حددتها الدول الأعضاء. وتضع تلك التوصيات مبادئ توجيهية قيمة لإطار المفاوضات ومضمونها.

كيف إذن ينبغي أن نمضي قدما في المستقبل؟ أولا، نعتقد أنه ينبغي عدم الخلط بين المنطق وراء الحاجة الماسة إلى جعل مجلس الأمن أكثر تمثيلا وديمقراطية وبين التسرع في بدء مفاوضات حكومية دولية. وفي نظرنا، أن البدء السريع في المفاوضات أقل أهمية من الوفاء بالمتطلبات الضرورية لنجاحها.

ثانيا، أن يكون إطار هذه المفاوضات مفتوحا وشفافا وشاملا للجميع. ولن يلبي هذه المتطلبات إلا إطار الفريق العامل المفتوح العضوية. وفي هذه المرحلة، لا بد من تجنب أي آلية أخرى. وإذا أريد للمفاوضات أن تعقد وأن تسير على نحو مرض، فإننا نثق بمهارة رئيس الجمعية العامة لتجاوز أي صعوبات مؤقتة.

ثالثا، يجب أن تنطلق المفاوضات على أساس المواقف الأولية لكل مجموعة والاقتراحات المقدمة حاليا. ولن يكون من المثمر أن نطالب أي دولة أو مجموعة من الدول بالتخلي عن موقفها المبدئي كشرط مسبق للبدء في المفاوضات. وينبغي لأي حل – سواء كان نهائيا أو توفيقيا أو مؤقتا – ويحظى بأكبر قدر من التأييد داخل الجمعية العامة، أن يكون نتيجة المفاوضات وليس نقطة انطلاق لها.

رابعا، إن المدة المتبقية أمامنا قبل انتهاء الدورة الثانية والستين هي فترة كافية لإجراء مفاوضات هادئة دون الحاجة إلى فرض مواعيد نهائية مصطنعة.

خامسا، من بين الشروط الأساسية للبدء بالمفاوضات، نعتقد أنه يجب على الدول أن تلتزم لرئيس الجمعية العامة التزاما لا لبس فيه بأنها لن تجري عملية موازية غير تلك المتعلقة بتقديم مشاريع قرارات أو المفاوضات ذات الإطار المحدود.

سادسا، وعند بدء المفاوضات، فإن الجزائر تعتزم أن تقوم بدور نشط فيها على أساس الموقف الأفريقي المشترك الذي تحدد في إطار توافق آراء إيزولويني وتم التأكيد عليه في القمة الأفريقية في سرت. والجزائر على اقتناع بعدالة وشرعية ذلك الموقف.

السيدة أصمدي (إندونيسيا) (تكلمت بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أعرب عن امتناننا لرئيس الجمعية العامة على عقد هذه المناقشة المشتركة الهامة.

ويود وفد بلدي أن يعبر أيضا عن تقديره لسلف رئيس الجمعية العامة، سعادة الشيخة هيا راشد آل خليفة، على جهودها في محاولة التقريب بين مواقف الدول الأعضاء

بشأن مسألة إصلاح مجلس الأمن الصعبة للغاية. وإننا على ثقة بأنه سيتم إحراز تقدم في ما أنجز من أعمال بقيادة السيد كريم المقتدرة.

وقد تحدث وفد بلدي باسم المجلس عن تقرير مجلس الأمن. ونود أن نركز الآن، بصفتنا الوطنية، على بعض الجوانب المرتبطة بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة.

تمر الأمم المتحدة بمرحلة هامة من تاريخها. وليس من الخطأ أن نقول إن العالم يجتاز إحدى أكثر الفترات اضطرابا وتقلبا. إن الاضطرابات الجيوسياسية والاختلالات في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وجيوب الفقر والتغيرات المناخية من أخطر التحديات التي تواجه سكان العالم. ووجود نظام عالمي منصف وسليم سيساعدنا بصورة ملائمة على التصدي لتلك التحديات وغيرها من التحديات التي تبعث على القلق الجماعي.

وكما ذكر الأمين العام، ”إن السعي إلى إيجاد عالم ينعم بقدر أكبر من السلام والأمن يشكل إحدى الدعائم الرئيسية لعمل المنظمة“. (A/62/1، (الملحق)، الفقرة ٤٢) ومجلس الأمن، بوصفه الجهاز الرئيسي المسؤول عن صون الأمن والسلم الدوليين، يتعين عليه أن يكون مؤهلا تأهيلا تاما للتصدي لتحديات القرن الحادي والعشرين. ولا يمكنه أن يقوم بذلك بطريقة فعالة إلا إذا كان تشكيله وعمله يعبران عن حقائق عالم اليوم، وإلا إذا كان المجلس يرعى على النحو الواجب مصالح البلدان النامية التي يعيش فيها أغلب سكان العالم.

إن شرعية المجلس أساسية. فإنه الكل الذي هو أعظم من جملة أجزائه. والمجلس يمثل الصوت الجماعي للأعضاء وليس مجرد مصالحهم الفردية. ولا تنبع شرعيته من سلطة كل دولة عضو في المجلس فحسب، وإنما أيضا من الشرعية المنبثقة عن الإرادة الجماعية وعن التفاهمات الجماعية المرتكزة على ميثاق الأمم المتحدة التي يتوصل إليها أكبر عدد ممكن من الأعضاء.

بل، سيتعين أن تُعاد هيكلة المجلس على أساس نموذج من المساواة بين الدول جمعاء ويمكن من خلاله اختيار أي دولة من منطقتها ذات الصلة. وما لم يبرز ذلك عن طريق إصلاح منصف للمجلس سيكون من الصعب إضفاء الشرعية على هذا الجهاز الحيوي.

إن ثقة شعوب العالم واحترامها أمر حيوي للغاية لنجاح المجلس في الوفاء بولايته. وبالإصلاح، ينبغي لقرارات المجلس في المستقبل أن تُلهم شعورا أكبر بالروح الجماعية. وينبغي لها أن تعبر بصورة أفضل عن المواقف التي تقوم على المصالح الجماعية للدول بدلا من المصالح الوطنية المعينة لأعضائه. وفي ذلك الإطار، قد تكون فكرة إعطاء دور أكبر للنهج الإقليمي مثيرة للاهتمام وتستحق مزيدا من الاستكشاف.

وإندونيسيا تعتقد أن الإصلاح الشامل لعضوية مجلس الأمن وأساليب عمله أمر أساسي لدعم دينامية العلاقات السلمية بين الدول، وهي سمة أساسية لعملية إصلاح الأمم المتحدة على نطاق أوسع. ونحن على استعداد لدراسة مختلف الاقتراحات لإصلاح المجلس ما دامت تندرج في مبادئ الديمقراطية والمساءلة والإنصاف وتقود إلى تعزيز تمثيل البلدان النامية. ونعتقد أنه ينبغي التعبير بوضوح عن التنوع الحضاري الثري في العالم في المجلس بعد الإصلاح.

وينبغي أن يكون هناك تغيير جوهري في المسائل الأساسية القديمة العهد المتعلقة بفئتي العضوية ومعايير تمثيل البلدان وحق النقض والشفافية وأساليب العمل وعلاقات العمل المتوازنة مع الأجهزة الرئيسية الأخرى في الأمم المتحدة.

وقد تم إنجاز قدر كبير من الأعمال الجيدة في تلك المسائل خلال الدورة السابقة للجمعية العامة. وقام الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن وكل المُيسِّرين الذين عينتهم رئيسة الجمعية العامة بعمل رائع في ظل ظروف صعبة. وعلينا أن نحافظ على الزخم الذي تولد وأن نبني على ما تم إنجازه.

وفي رأينا أن التقرير الوارد في الوثيقة (A/61/47) يقدم عرضا متوازنا للآراء المختلفة لأعضاء الجمعية العامة. ويقدم التقرير عدة خيارات عملية. وقد لا تكون مثالية لنا جميعا، ومع ذلك فإنها تزودنا ببعض الأفكار التطلعية القابلة للتطبيق في ضوء تنوع المواقف الحالية للوفود.

ونحن نؤيد مفهوم النهج الوسيط مع وجود آلية استعراض متفق عليها مسبقا على النحو الوارد في التقرير. ويحظى ذلك النهج بأكبر قدر من الدعم بين الأعضاء. ومع ذلك، نشعر أنه ينبغي أن يكون هناك مزيد من المشاورات بشأن تلك المسائل الهامة لتقليل الاختلافات إلى أدنى حد. ويتعين علينا حشد أكبر قدر ممكن من التوافق لأن الملكية الواضحة لإصلاح مجلس الأمن أساسية الأهمية للخطوات التي ستُتخذ لاحقا وتؤدي إلى تعديل الميثاق في نهاية المطاف. وفي ذلك الصدد، فإنه ينبغي للجمعية العامة، بوصفها الجهاز الرئيسي الذي تجري فيه المداولات وتصنع فيه القرارات في الأمم المتحدة، أن تستمر في كونها مركزا لجميع أنشطتنا من أجل تحقيق إصلاح المجلس.

ونأمل في أن تكثف الدول الأعضاء جهودها لتحقيق الإصلاح الذي تمس إليه الحاجة. وتؤكد إندونيسيا من جديد على استعدادها للتعاون مع الوفود من أجل العمل على تحقيق إصلاح شامل وكبير للمجلس.

السيد علي (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): يسر وفد بلدي أن يشارك في هذه المناقشة المفتوحة بشأن البندين ٩ و ١٢٢ من جدول الأعمال.

وأود أن أعرب عن تقديري الخالص لرئيس مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر، سفير اندونيسيا السيد مارتي ناتاليغاوا، على تقديمه إلى الجمعية العامة التقرير السنوي لمجلس الأمن للفترة من ١ آب/ أغسطس ٢٠٠٦ إلى ٢١ تموز/ يوليه ٢٠٠٧،على النحو الوارد في الوثيقة A/62/2.

ويقدر وفد بلدي الإسهام الحيوي لمجلس الأمن والدور المركزي الذي يقوم به في صون السلم والأمن العالميين. إن النظر في التقرير السنوي لمجلس الأمن يجري وفقا للمادتين ١٥ و ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة، ويتيح فرصة لسائر أعضاء المنظمة لتقييم أداء المجلس، بما في ذلك كفاءته وفعاليته وأهميته. ويسهم التقرير كذلك في الشفافية في عمل المجلس، التي ينبغي أن تكون حجر الزاوية في أساليب عمله.

ويقدم التقرير سردا للوقائع المتعلقة بالطريقة التي اتخذ بها الإجراءات بخصوص مختلف المسائل المعروضة عليه. وفي حين يرحب وفد بلدي بالتقرير الوقائعي، فإنه يفتقر إلى القيمة الحقيقية التي تساعدنا على النظر في عمل المجلس الفعلي في صون السلم والأمن. ونرى أنه ينبغي لتقرير المجلس أن يتسم بالمزيد من الموضوعية والتحليل. وينبغي أن يقدم، في جملة أمور، التبرير والأسس المنطقية للإجراءات الرئيسية التي اتخذها المجلس. ومن الأهمية بمكان بالنسبة لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تكون على دراية بالقرارات والإجراءات التي يتخذها المجلس بشأن قضايا السلم والأمن الدوليين، لأن لهذه القرارات والإجراءات تؤثر عليها. وذلك يتماشى أيضا مع تعزيز زيادة الشفافية والمساءلة في عمل المجلس.

ويسرنا أن نلاحظ أن المجلس قد عالج قطاعا واسعا من المسائل المتعلقة بالسلم والأمن خلال الفترة قيد الاستعراض، والتي تؤكد من جديد التوجه في السنوات الأخيرة في زيادة حجم أنشطة المجلس ومجالها. ولاحظنا أيضا، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أن المجلس عقد ما مجموعه ٢٢٤ جلسة، واتخذ ٧١ قرارا وأصدر٥٢ بيانا رئاسيا.

وما فتئت الصراعات وعدم الاستقرار في أفريقيا تتصدر جدول أعمال المجلس، رغم أن هناك مسائل أخرى ما زالت تحتل الصدارة في جدول الأعمال لينظر فيها المجلس. ونشيد بجهود المجلس الدؤوبة في صون السلم والأمن، لا سيما في المناطق والأقاليم المتأثرة بالصراعات. وتؤكد ماليزيا مجددا التزامها بالعمل مع مجلس الأمن في هذا الشأن.

ويرحب وفد إندونيسيا بالنظر المتواصل في القضية الفلسطينية و قضية الشرق الأوسط من خلال الإحاطات الإعلامية الشهرية بما في ذلك الجلسات المفتوحة. ونرى قيمة كبيرة في هذا، خاصة وأن القضية الفلسطينية ما زالت المسألة الوحيدة التي لا يزال المجلس منشغلا بها منذ أكثر من أربعين سنة. ورغم نظر المجلس شهريا في هذه القضية، فإنه ليس له أثر كبير على الوضع على الأرض. فالعنف يستمر بلا هوادة في حين يتزايد موت المدنيين وتدمير بيوتهم وهياكلهم الأساسية خاصة على الجانب الفلسطيني.

وبينما تبدو للمجلس سلطة وفعالية في أجزاء أخرى من العالم، للأسف يمكن أن يقال العكس عنه بالنسبة للمسألة الفلسطينية. لقد أظهر تقرير مجلس الأمن أن المجلس يفتقر إلى العمل الجوهري بشأن قضية هامة مثل المسألة الفلسطينية رغم الإحاطات الإعلامية المنتظمة. وينبغي للمجلس أن يحسن مصداقيته ويحافظ عليها وذلك بفرض سلطته على هذه المسألة، وينبغي أن يُرى وهو يقوم بمسؤولياته في صون السلم والأمن في المنطقة. ونحن واثقون أن المجلس سيقاوم أي محاولات من أي أطراف للتأثير عليه ليتصرف خلافا لهذا الهدف.

إن الممارسة التي يتبعها المجلس بعقد مناقشات مفتوحة تتيح الفرصة لسائر الأعضاء في الأمم المتحدة للمشاركة في عمل المجلس. وتتفق ماليزيا أيضا على أن إجراء مناقشات مواضيعية عمل مفيد لتحسين فعالية المجلس. وتعتبر ماليزيا أن المناقشات المواضيعية والمفتوحة توفر مجالات تسمح لأعضاء المجلس وسائر الأعضاء في الأمم المتحدة بعرض آراء ومقترحات حول المسائل المتصلة مباشرة بعمل المجلس. ونحن على ثقة بأن إسهامات الدول غير الأعضاء في مجلس الأمن في هذه المناقشات هي إسهامات مفيدة للمجلس.

وبينما نرحب بعقد هذه المناقشات المواضيعية ونظرا للعبء المتزايد لأعمال المجلس، نعتقد أنه ينبغي للمجلس أن يكون أكثر انتقائية وأن يركز على تحقيق نتائج ملموسة تكون ذات أثر على الأداء، ليس في المجلس فحسب،بل أيضا في الأمم المتحدة بوجه عام. ونعتقد كذلك أن نتيجة المناقشات المواضيعية في المجلس ينبغي أن ترفع بشأنها تقارير إلى الجمعية العامة وفقا للمادتين ١٥ و ٢٤ من الميثاق.

أما بخصوص البند ١٢٢ من جدول الأعمال، يتفق وفد بلدي مع الرأي السائد أن الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، بحاجة إلى الإصلاح بطريقة شاملة، في أساليب العمل وتوسيع عضوية المجلس ليكون أكثر مشروعية وتمثيلا وديمقراطية وشفافية. وقد أظهرت مناقشاتنا أثناء الدورة السابقة أن هناك اهتماما كبيرا بين الدول الأعضاء بإصلاح المجلس بشكل شامل. وأي إصلاح للأمم المتحدة لن يكون كاملا بدون إصلاح مجلس الأمن الذي طال انتظاره.

ونود أن نتقدم بالشكر لسعادة السيدة هيا راشد آل خليفة، رئيسة الدورة الحادية والستين للجمعية العامة، على جهودها لتنشيط المناقشة بشأن إصلاح مجلس الأمن. وقد أظهرت المناقشات التي أجريناها في الدورة الماضية نشوء توافق في الآراء. غير أن الفرق الوحيد يبدو في النهج.

ويؤيد وفدي اتباع نهج انتقالي يمكننا من إحراز نتائج ملموسة في مداولاتنا. لكن لا ينبغي لهذا النهج أن يجعلنا نحيد عن الهدف النهائي لإصلاح مجلس الأمن بصورة شاملة. إننا نرى قيمة كبيرة في اتخاذ خطوات صغيرة للوصول إلى وجهتنا النهائية المقصودة وليس القيام بقفزات كبيرة خطيرة ربما تؤدي إلى سقوطنا. إن إجراء تقييم لمنتصف المدة أو وجود آلية للاستعراض أمر بالغ الأهمية لتقييم تقدمنا، حيث أن ذلك يمكننا من زيادة التحسين ومعالجة أي إخفاقات. وبالنسبة لوفد بلدي، يوفر هذا أيضا الضمان لنا جميعا لاستمرار المناقشة بشأن إصلاح مجلس الأمن. وينبغي أن نأخذ جميعنا بعين الاعتبار أن الإصلاح عملية مستمرة ولا ينبغي اعتبارها غاية في حد ذاتها. وفي هذا الصدد، نتطلع إلى إجراء مفاوضات في المستقبل على المستوى الحكومي الدولي، بأسلوب مفتوح وشفاف وشامل.

السيد ماييما (ليسوتو) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أعبر عن امتناني لرئيس مجلس الأمن لهذا الشهر،السيد مارتي ناتاليغاوا، الممثل الدائم لإندونيسيا، على العرض الزاخر بالمعلومات للتقرير السنوي عن أعمال مجلس الأمن.

ويؤيد وفد ليسوتو البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لأنغولا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية.

ولاحظ وفد بلدي مع التقدير البالغ الزيادة في عدد المناقشات المفتوحة والعامة التي عقدها مجلس الأمن خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ونعتبر ذلك تدبيرا إيجابيا اتخذه المجلس لتحسين شفافيته إلى جانب فعاليته. ومع ذلك، لا يتجاوب هذا التدبير مع الدعوة التي وجهها لمجلس الأمن زعماء العالم في مؤتمر القمة العالمي في عام ٢٠٠٥، لتعزيز مساءلته أمام سائر عضوية الأمم المتحدة. وفي نظرنا، يمكن تعزيز فعالية المجلس وشفافيته برفع تقارير إلى الجمعية العامة أوفى من حيث المعلومات، خاصة فيما يتعلق بالقرارات التي يتخذها المجلس. وفضلا عن ذلك، لا يزال وفد بلدي يرى أنه ينبغي لمجلس الأمن لتعزيز فعاليته أن يركز على المسائل التي تقع ضمن ولايته ويتجنب تجاوزها إلى المسائل التي تقع ضمن ولايتي الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وتتسم مسألة إصلاح أساليب عمل مجلس الأمن بأهمية بالغة بالنسبة لوفد بلدي. إننا نقدر مقترح البلدان الخمسة الصغيرة في هذا المجال. فنحن ندرك أنه يسعى إلى تأمين وصول أفضل إلى عمل المجلس من جانب البلدان التي ليست أعضاء فيه، وخاصة البلدان النامية. وبناء على ذلك، فإن وفد بلدي يظل مقتنعا بأن أساليب العمل هي جزء أساسي لا يتجزأ من صفقة الإصلاح. ونشدد على أن الوصول إلى عمل المجلس بحد ذاته لا يتصدى لمسألة شرعية قرارات المجلس.

وكما أبرز تقرير مجلس الأمن قيد نظرنا حاليا، فإن تركيز مجلس الأمن خلال العام الماضي، كما في الأعوام السابقة، كان منصبا في معظمه على أفريقيا، ومع ذلك، فإن تمثيل أفريقيا في مجلس الأمن لا يدنو من كونه انعكاسا لمصالح القارة وتصوراتها. وهذا هو الوضع القائم غير المقبول الذي يسعى موقف أفريقيا المشترك، كما تضمنه توافق آراء إزولويني وإعلان سرت، التصدي له. وفي الواقع، كما شهد بذلك الكثيرون، فإن ما يحرك موقف أفريقيا المشترك ليس مصالح بلد واحد، بل الرغبة القوية في تمكين هذه المنطقة التي تعاني من أغلبية الأزمات المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين.

إن المداولات في الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وتوسيعه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن قد استمرت لأكثر من عقد بدون أية نتائج ملموسة. إننا ممتنون لأنه، خلال الدورة الحادية والستين للجمعية العامة، تمكنت رئيسة الجمعية العامة، هيا راشد آل خليفة، بقيادتها المقتدرة ومهاراتها، من إعادة إحياء العملية. واسمحوا لي في هذه المناسبة أن أشيد بالميسرين الخمسة وبالسفيرين، الذين ساعدوا الرئيسة آل خليفة في إجراء مشاورات مخلصة تمكنت من تحفيز مناقشات نشطة بشأن هذا الموضوع الهام.

وإذ ننتقل إلى المرحلة التالية، يود وفد بلدي أن يتعهد بالدعم الكامل والتعاون مع رئيس الجمعية العامة. ويحدونا وطيد الأمل أن تكون العملية شمولية وشفافة وذات منحى يهتم بتحقيق النتائج. إننا نذكر بأن رؤساء الدول والحكومات، في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، شددوا على الحاجة إلى الإصلاح العاجل للمجلس وإلى أن يكون المجلس أكثر تمثيلا وشرعية.

السيد خرازي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أتقدم بالتقدير إلى رئيس الجمعية العامة على عقد هذه المناقشة المشتركة، وأن أشكر الممثل الدائم لإندونيسيا، رئيس مجلس الأمن، على عرض التقرير السنوي لمجلس الأمن إلى الجمعية العامة.

إن التقرير الذي بين أيدينا يتضمن معلومات معينة عن عمل مجلس الأمن، ولكنه يفتقر إلى ذكر الحالات التي لم يتخذ المجلس فيها إجراء بشأن مواقف كانت تقتضي منه الاهتمام والتدخل. وقد لاحظنا أن شكل التقرير الحالي يشبه الشكل الذي جاء عليه تقرير العام الماضي، ولم يف حتى الآن بتوقعات الدول الأعضاء في الجمعية العامة.

وباستثناء القليل من الخطوات المتخذة خلال السنوات الأخيرة، فإن أساليب عمل المجلس لم تشهد تحسينات كبيرة، على الرغم من أن الأغلبية الساحقة للدول الأعضاء ما فتئت تدعو إلى الشفافية والتغيرات الحقيقية في أساليب عمل المجلس وعمليات اتخاذ قراراته على مدار عدة عقود.

إن فشل المجلس في تحسين صورته ومصداقيته لدى العضوية العامة، وكذلك لدى الرأي العام الدولي، يكمن معظمه في طريقة أدائه. وتوجد أمثلة كثيرة على عدم قيام المجلس بمسؤوليته فيما يتعلق بحقوق غير الأعضاء. وهي تتضمن، من جملة أمور أخرى، رفض السماح لغير الأعضاء في المجلس بالمشاركة في مناقشة مسائل لها تأثير عليهم، في تجاهل تام للمادة ٣١ من الميثاق، وحرمان البلدان المعنية من حقها في إحاطة المجلس علما بمواقفها من مسائل ذات تأثير مباشر على مصالحها الوطنية، والنزوع إلى الانتقائية في الإبلاغ عن عقد اجتماعات المجلس، وعدم عقد إحاطات إعلامية يومية، وتقييد مشاركة الأعضاء عموما في بعض المناقشات المفتوحة.

وفضلا عن ذلك، فإن اتجاهات مقلقة، كاللجوء المتسرع وغير الضروري إلى الفصل السابع من الميثاق، والتهديد باستخدام الجزاءات أو استخدامها في حالات لا تستوجب حتى مجرد اتخاذ إجراء، كلها أدت إلى آثار سلبية على مصداقية وشرعية المجلس. ويزداد الأمر إثارة للفزع في مختلف الحالات التي يحاول فيها أعضاء دائمون معينون خفض مستوى المجلس بحيث يتحول إلى مجرد أداة لسياستهم الخارجية.

وفي الواقع، أن الحياد والشفافية والنزاهة هي المقدمات المنطقية الأساسية التي ينبغي أن يستند إليها نهج أداء المجلس لمسؤولياته بموجب الميثاق. ومع ذلك، يفتقر

العديد من نُهج المجلس وقراراته إلى تلك الأسس والعوامل الأساسية ذاتها. ولكي يعزز الشفافية في عمله ويحسن أساليب عمله، ينبغي للمجلس أن يأخذ بعين الاعتبار الجدي الأحكام ذات الصلة في الميثاق، بالإضافة إلى القرارات التي توضح علاقته بالجمعية العامة والأجهزة الأخرى في الأمم المتحدة.

وقد شهدنا خلال السنوات الأخيرة تزايد الاتجاه نحو التدخل في صلاحيات الأجهزة الرئيسية الأخرى في الأمم المتحدة، وبخاصة صلاحيات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والهيئات الفرعية النابعة لهما. وعلى الرغم من رفض الأغلبية العظمى للدول الأعضاء لهذا الاتجاه، فإننا مع ذلك، شهدنا دخول المجلس مرحلة خطيرة جديدة، حيث جرت محاولات لنقل مسائل من جدول أعمال الجمعية العامة أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى مجلس الأمن، وذلك خلال الفترة المشمولة بالاستعراض. وبالنسبة لنا ولدول أعضاء عديدة أخرى، فإن هذا الاتجاه غير مقبول، ومثل تلك المحاولات يجب وضع حد لها ووقفها.

إن تحديد المعايير وسن القوانين من جانب مجلس الأمن يمثل نمطا آخر يتعارض مع نص وروح ميثاق الأمم المتحدة. ووفقا للميثاق، فإن الجمعية العامة، باعتبارها جهاز الأمم المتحدة الرئيسي في التداول ووضع السياسات والتمثيل – ليس مجلس الأمن – هي المكلفة أساسا بمهمة التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه.

ومما يثير الانزعاج بشكل مماثل حقيقة أن المجلس في الفترة قيد الاستعراض، من ناحية، أصيب بالعجز إزاء بعض القضايا المعينة التي اقتضت اتخاذ إجراءات حقيقية وعاجلة، كالفظائع الإسرائيلية ضد الفلسطينيين واللبنانيين وشعوب أخرى في المنطقة، بينما، من ناحية ثانية، دُفع لاتخاذ إجراءات غير مبررة وغير قانونية إزاء مسائل لم تكن تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين و لم تعط للمجلس أي سبب للتدخل فيها.

إن الفترة قيد الاستعراض تتسم باستمرار عدم التصرف من قبل مجلس الأمن فيما يخص جرائم النظام الصهيوني ضد الشعب الفلسطيني، ومرة أخرى تستعمل الولايات المتحدة حق النقض ضد مشروع قرار بشأن تلك الجرائم. وفضلا عن ذلك، منع المجلس من النظر في اعتراف رئيس وزراء الكيان الإسرائيلي بأن ذلك النظام يملك أسلحة نووية، رغم أن ترسانته النووية تشكل واحدا من أخطر التهديدات للسلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي، ناهيك عن اتخاذ أي إجراء بشأنها، وكان المجتمع الدولي وما زال يتوقع من المجلس أن يأخذ الإجراءات المناسبة في هذا الصدد.

وأخفق مجلس الأمن أيضا في معالجة اختطاف الولايات المتحدة خمسة مسؤولين في القنصلية الإيرانية في أربيل، بالعراق، رغم أن ذلك العمل كان انتهاكا فاضحا لبعض أبسط أحكام القانون الدولي.

وخلال الفترة قيد الاستعراض، وبتحرك لغايات سياسية نظمته قلة من الأعضاء الدائمين، قام مجلس الأمن بإجراءات غير قانونية وغير ضرورية ولا مبرر لها وذلك باتخاذ قرارات ضد جمهورية إيران الإسلامية بسبب برنامجها النووي السلمي، الذي لا يمثل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وفي الحقيقة، قام المجلس بتلك الإجراءات ضد الأمة الإيرانية فقط لأنها قررت ممارسة حقها غير القابل للتصرف في استعمال التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، على النحو الذي تجسده معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ولقد تم اتخاذ تلك الإجراءات بالرغم من تعاون إيران التام مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتأكيد الوكالة على أنها لا ترى أي مؤشر على تحوّل في برنامج إيران النووي السلمي.

ونرى أن إجراءات المجلس بخصوص برامج إيران النووية السلمية غير قانونية وتتناقض مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة. وهي غير قانونية للأسباب التالية، أولا وقبل كل شيء، برنامج إيران النووي هو قطعا برنامج سلمي؛ ولا يمكن وصفه بأنه تهديد للسلام حسب أي قانون أو حقيقة أو منطق وبالتالي لا يقع ضمن اختصاص مجلس الأمن. وفضلا عن ذلك، وفقا للمادة ٢٤ من الميثاق، ينبغي أن يعمل مجلس الأمن بالنيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. غير أنه فيما يتعلق ببرنامج إيران النووي السلمي، لم يمتنع المجلس عن التصرف بالنيابة عن المجتمع الدولي فحسب، بل تصرف خلافا لمواقف الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء، بما فيها الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز والبلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، التي تؤيد بكل وضوح حق إيران في استعمال التكنولوجيا النووية في الأغراض السلمية وتؤكد على أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية هي الهيئة الوحيدة المؤهلة لمعالجة هذه المسائل.

لذلك، هناك من الأسباب ما يكفي للتأكيد على أن برنامج إيران النووي السلمي لا يقع ضمن اختصاص مجلس الأمن، وأن إحالة هذه المسألة إلى المجلس، وكذلك الإجراءات اللاحقة التي اتخذها المجلس في هذا الشأن، لا تستوفي الحد الأدنى من معايير الشرعية. وفي الحقيقة، إن المسار الصحيح لهذه المسألة يمر عبر الحوار والمناقشات الفنية في إطارها القانوني الصحيح، الذي هو إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أتكلم باختصار عن إصلاح مجلس الأمن. ونود أن نعرب عن امتناننا لرئيسة الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين وللميسرين الذين عينتهم على جهودهم الدؤوبة للمضي قدما في عملية الإصلاح ولعمل الفريق العامل المعني بإصلاح مجلس الأمن. وسنواصل بنشاط دعم جهود الرئيس الحالي للجمعية العامة في هذا الشأن في هذه الدورة، ونأمل أن تؤدي هذه الجهود إلى خطوات عملية بخصوص إصلاح مجلس الأمن الذي طال انتظاره.

ومن الواضح، أنه بالرغم من المناقشات المستفيضة لأكثر من ١٤ سنة في الفريق العامل المفتوح العضوية، لم يتم إحراز تقدم كبير في الجوانب الموضوعية لإصلاح مجلس الأمن، مثل حجمه وتكوينه، وكذلك حق النقض. ونتفق مع الرأي القائل إن تكوين مجلس الأمن لا يمثل الحقائق في عالم اليوم، وإنه ينبغي معالجة هذه المسألة وحلها بطريقة شاملة في أي إصلاح فعلي للأمم المتحدة. ومن وجهة نظرنا، إن الإصلاح الفعلي لمجلس الأمن سيكون ممكنا فقط بخلق وضع يتم من خلاله معالجة مسألة التمثيل المنخفض للبلدان النامية في المجلس بصورة جادة ومعالجة مسألة تمثيل ما يقرب من ١,٥ بليون مسلم بشكل ملائم ومرض.

وبلا شك، ينبغي لمجلس الأمن، لاستعادة مصداقيته وليصبح أكثر ديمقراطية وتمثيلا ومساءلة، أن يخضع لإصلاحات جدية ليست فيما يتعلق فقط بمسألة عضويته، بل كذلك في المجالات الأخرى الهامة، مثل جدول أعماله وأساليب عمله وعملية صنع القرار.

السيدة غلاردو هيرنانديز (السلفادور) (تكلمت بالإسبانية): ترحب السلفادور بمبادرة رئيس الجمعية العامة بعقد هذه المناقشة الجديدة بشأن البند ٩ من جدول الأعمال، ”تقرير مجلس الأمن“، والبند ١٢٢، ”التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن“.

إن تقرير مجلس الأمن، الذي قدمه ممثل إندونيسيا الدائم، ونشكره على ذلك، يشهد على العلاقة الوطيدة التي ينبغي أن تكون بين المجلس والجمعية العامة، وفقا للفقرة ١ من المادة ١٥ والفقرة ٣ من المادة ٢٤ من ميثاق الأمم

المتحدة، اللتين تقتضيان من مجلس الأمن رفع تقارير إلى الجمعية العامة للنظر فيها.

ومع ذلك، ومن وجهة نظر وفد بلدي، بينما يتيح تقديم التقرير فرصة ثمينة لمواصلة تعزيز الحوار والتعاون فيما بين الأجهزة وبين الأمم المتحدة ومجلس الأمن، إلى جانب الأجهزة الرئيسية الأخرى، يسلط التقرير الضوء على حاجة الأمانة العامة إلى بذل جهد أكبر بخصوص صياغة تقرير يحتوي على المزيد من المضمون التحليلي الذي من شأنه أن يسمح لنا بتقييم أنشطة المجلس. ونعتقد أننا، في إطار علاقات مجلس الأمن، لا ينبغي أن نتجاهل العلاقة الملائمة القائمة مع لجنة بناء السلام.

وبالرغم من المواقف التي تم التعبير عنها، يعتقد وفد بلدي أن تقرير الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن يفتح آفاقا جديدة للمزيد من الحوار الموضوعي بشأن هذه المسألة. ومن ثمّ، وبقدر المرونة القائمة بين المواقف المختلفة، نشعر أنه، بمساعدة الميسرين، قد يكون من الممكن أن نشرع في عملية مفاوضات حكومية دولية بشأن إصلاح مجلس الأمن.

بيد أن هذه المفاوضات يجب أن تستند إلى نص يتضمن مقترحات محددة، لأنه لا تزال توجد مسائل لم تحل، مثل فئات العضوية ومسألة حق النقض ومسألة التمثيل الجغرافي العادل وأساليب عمل المجلس.

وأثناء العملية بكاملها، دعت السلفادور إلى مشاركة أنشط في توسيع فئة العضوية الدائمة وفئة العضوية غير الدائمة. وبالمثل، لا يزال استعراض وتحديث أساليب عمل المجلس مهماً في تحديد إصلاح مجلس الأمن، وهو موضوع يتضمن عناصر ينبغي أن يكون التوصل لاتفاقات أولية بشأنها أمرا ممكنا.

ويدرك بلدي الزخم الذي أعطي لإصلاح مجلس الأمن، والذي مكن الدول الأعضاء من النظر في مقترحات مبتكرة، تشمل النهج الانتقالي أو الوسيط، الذي يتكون من السعي للتوصل إلى حل توافقي يعكس الحالة الجغرافية السياسية الراهنة، مما سيمكن من التغلب على حالة الركود التي، كما نعلم جميعنا، تؤثر على هذا الموضوع.

ويرى وفدي أن بوسع رئاسة الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين القيام بدور مهم في عقد عملية تفاوض حكومية دولية بشأن إصلاح مجلس الأمن تأخذ في الحسبان التقدم الذي أحرز أثناء الدورة السابقة – وتوفير القيادة لذلك على الأجل القصير. وفي هذا الصدد، من المناسب أن أؤكد مجدداً أن إصلاح مجلس الأمن بسرعة عنصر أساسي في المسعى الكلي لتجديد الأمم المتحدة لتكون أكثر تمثيلاً وكفاءة وشفافية، وترى شرعيتها وقد تعززت في تنفيذ قراراتها.

من الواضح أن حالة النظام الدولي الراهنة، لا سيما مسألة الأمن الجماعي، لم تعد متمشية مع هياكل تعزيز السلم والأمن الدوليين والدفاع عنهما، التي أنشئت في عام ١٩٤٥. ولذلك، كما قلنا من قبل، يتعين إحداث تغيير في هذه الهياكل لعلها تجسد على نحو أكثر موضوعية توازنات القوى الجديدة والواقع الجغرافي السياسي الإقليمي والدولي.

وفي هذا الصدد، يعتقد وفدي أنه ينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام لمسألة حق النقض، في ضوء طبيعة استخدامه الخاصة وحقيقة أنه في حد ذاته يمثل المفتاح الرئيسي لتحقيق تقدم كبير في الميادين الأخرى ذات الصلة. وينطبق نفس الشيء على مسألة فئتي العضوية، بما في ذلك زيادة عدد الأعضاء الدائمين وغير الدائمين؛ والاقتراح بأن ينظر في التمثيل الجغرافي العادل؛ والتمثيل الإقليمي المحتمل.

وترى السلفادور أن زيادة تمثيل أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في مجلس الأمن مسألة أساسية، وتتعاطف مع النظر الجاري حالياً في تطلعات أفريقيا العادلة في هذا المجال.

في الختام، أكرر القول إن السلفادور ملتزمة بدعم هذه العملية التي نشارك فيها بحماس إلى أن تُختتم المهمة بنجاح، وهو ما نأمل أن يتحقق في أسرع وقت ممكن.

السيد شيديوسيكو (زمبابوي) (تكلم بالانكليزية): يؤيد وفدي البيان الذي أدلى به السفير غاسبار مارتنز، سفير أنغولا، باسم المجموعة الأفريقية.

ونشكر السفير ناتاليغاوا ممثل إندونيسيا، رئيس مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر، على عرضه المفيد المتعلق بعمل مجلس الأمن على مدى فترة الإثني عشر شهراً التي يغطيها التقرير.

ونشيد أيضاً بالجهود التي بذلتها رئيسة الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين، هيا راشد آل خليفة، والميسرون الذين عملوا معها في الفريق العامل المفتوح باب العضوية، للمضي قدماً بعملية إصلاح مجلس الأمن.

مرة أخرى، استخدمت في تقرير هذا العام صيغة ونهج مماثلان لما استخدم في تقرير العام السابق. وندعو مجلس الأمن إلى تقديم تقرير سنوي للجمعية العامة أكثر شمولاً وأكثر تحليلاً، فيه تقييم لعمل المجلس. وفي هذا الصدد، نشدد مرة أخرى على ضرورة احترام وظائف وسلطات أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية احتراماً كاملاً، لا سيما الجمعية العامة. وقد انزعجنا جداً من تعدي مجلس الأمن على عمل أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية الأخرى وهيئاتها الفرعية.

وترحب زمبابوي بالفرصة للمشاركة في هذه المناقشة بشأن مسألة التمثيل العادل وزيادة عضوية مجلس الأمن والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن. وتوفر لنا هذه المناقشة فرصة جيدة التوقيت لا لحصر التقدم الذي حققناه ورصده فحسب، بل أيضاً لإيضاح مواقفنا وتبادل الآراء، مما قد ييسر جداً فهم مختلف المواقف على نحو أكبر في الجهود التي نبذلها للمضي قدماً بهذه العملية. وتسترشد زمبابوي في موقفها بالموقف الأفريقي المشترك الذي أُعلن في توافق آراء إزولويني.

ويرى وفدي من المشجع جداً تزايد القبول لضرورة توسيع فئتي عضوية مجلس الأمن الدائمة وغير الدائمة بصورة متزايدة، والاتفاق بشأنه. وسيتمتع المجلس الموسع بوجهات نظر جديدة في مداولاته وبتحالفات أوسع في اتخاذ قراراته، وهذا هو الغرض من ممارستنا في نهاية المطاف: جعل المجلس أكثر تمثيلاً ومشروعية ومصداقية.

وبالنسبة للطريق إلى الأمام، ترى زمبابوي أن توسيع فئتي العضوية كلتيهما أساسي لتلبية احتياجات ووجهات نظر الغالبية العظمى من الدول الأعضاء. كما أنه أساسي للحفاظ على نسبة التوازن بين فئتي العضوية في المجلس.

وفي هذا الصدد، طالبت زمبابوي باستمرار بإجراء إصلاح شامل لمجلس الأمن، شأنها في ذلك شأن العديد من الدول الأعضاء الأخرى. وقد شددنا مراراً وتكراراً على ضرورة أن يعكس المجلس الحقائق السياسية الراهنة، مع التركيز بشكل خاص على منح البلدان النامية، لا سيما بلدان القارة الأفريقية، التمثيل في فئتي عضوية المجلس كلتيهما، الذي استحقته منذ مدة طويلة.

وفي هذا الصدد، أكرر الإعراب عن دعم بلدي لمطالبة أفريقيا الحازمة بالحصول على مقعدين دائمين، يتمتعان بنفس السلطات والامتيازات التي يتمتع بها الأعضاء الدائمون الحاليون، وبخمسة مقاعد غير دائمة في المجلس الموسع. ونرى أنها مطالب معقولة، استناداً إلى مبدأ التمثل الديمقراطي على أساس نسبي بين المناطق.

ونعتقد اعتقاداً راسخاً أن إصلاح الأمم المتحدة لا يكتمل إلا بإصلاح مجلس الأمن. ومرة أخرى، إصلاح أساليب عمل المجلس فقط غير كافٍ، وبالتالي توجد حاجة لإصلاحات هيكلية لإكمال العملية. ووجود هيكل سلطة في مجلس الأمن أقل اعوجاجاً وأكثر توازناً، مصحوباً بمؤسسات حكم عالمي أكثر ديمقراطية، هو ما يحتاج إليه المجتمع الدولي ليتمكن من تحقيق نتائج في ميادين الأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية الهامة.

ومن المهم أن تؤخذ في الحسبان على نحو جدي في هذه المسألة الحساسة مصالح جميع البلدان والمناطق. وفي هذا الصدد، يجب أن تظل الشفافية وتوافق الآراء الحارسين لثقتنا المتبادلة وثقتنا بهذه المسألة.

وزمبابوي مستعدة من جانبها للعمل مع الأعضاء الآخرين لتحقيق إصلاح شامل لمجلس الأمن.

السيد أولهاي (جيبوتي) (تكلم بالانكليزية): يسر وفد بلادي المشاركة في هذه المناقشة الجماعية للبندين ٩ و ١٢٢ من جدول الأعمال، المتعلقين بتقرير مجلس الأمن ومسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة.

وتؤيد جيبوتي البيانين اللذين أدلى بهما ممثل أنغولا باسم المجموعة الأفريقية وممثل كوبا باسم حركة عدم الانحياز.

أود في البداية أن أعرب عن امتناننا للمجلس والأمانة العامة على جهودهما الجديرة بالثناء في إعداد تقرير هذا العام، الذي يعرض، كما كان الحال في السنوات السابقة، مجموعة من القضايا التي نُظر فيها والقرارات التي اتُخذت، وكذلك يصف حدة هذه القضايا وتباينها. ولقد تزايدت شفافية أعمال المجلس خلال العقد الماضي، ويجب تشجيع المجلس على المزيد من هذه الشفافية؛ فالأعضاء على وجه العموم ما زالوا يرون أن عملية التشاور مبهمة تماما.

إن إجراء مناقشات مواضيعية مرة كل شهر بشأن مجموعة مواضيع متنوعة، من مواضيع عالمية وقضايا جنسانية إلى قضايا إقليمية، ثبت أنه أمر مفيد، لأن هذه المناقشات تمكن أعضاء المجلس من تبادل وجهات النظر مع سائر أعضاء الأمم المتحدة والمنظمات ذات الصلة. ولكن يجب التأكيد على أن هذه الممارسة، وإن كانت تستحق الثناء، قد تدخل أحيانا في مجالات تقع ضمن اختصاص أو مسؤولية هيئات أخرى في الأمم المتحدة. ويجب على المجلس أن يقاوم إغراء التعدي على ولايات أجهزة الأمم المتحدة الأخرى.

يبدو أن خطورة مسألة التمثيل العادل وزيادة عدد الأعضاء في مجلس الأمن آخذة في التزايد كل يوم. ووتيرة التطورات الهامة التي تحدث في جميع أنحاء العالم اليوم هي في كثير من الأحيان مثيرة للأعصاب، لا سيما عند مقارنتها بالبطء الشديد في تطور آليات الحكم الدولي – مجلس الأمن والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، اكتفاء بذكر الآليات الرئيسية منها.

وتظل الصراعات داخل الدول خطرا رئيسيا، بالنظر إلى أعداد البشر وحجم والموارد التي تؤثر عليها، وتأثير هذه الصراعات على دول المنطقة. وثمة قلق مشروع أيضا إزاء ما وصفه الأمين العام السابق كوفي عنان بأنه تركيز كبير جدا على الأخطار الشديدة ونسيان الأخطار الهينة، والتي يمكن أن تكون مؤذية بنفس القدر – مثل مكافحة الفقر، ووباء فيروس نقص المناعة البشرية، والتدهور البيئي، وعدم المساواة واليأس اللذين يعيش بعض الناس في ظلهما.

وإذا أراد العالم أن يعمل بشكل جماعي للتصدي للأخطار والتهديدات السائدة قد تكون الآلية الوحيدة المجدية والمتاحة للدول، والتي تحظى بالشرعية، هي الأمم المتحدة.

فعندما يستلزم الأمر اتخاذ إجراء في حالات الصراع التي تشكل أخطارا على السلم والأمن الدوليين يُتوقع من مجلس الأمن أن يستجيب فورا وبطريقة مناسبة وغير تمييزية وغير انتقائية.

وفي هذا الصدد، فإن مجلس الأمن بتكوينه الحالي ليس هيئة تمثيلية، بل مازال يقف في ظلال الحرب العالمية الثانية. فمنذ نشأته لم يطرأ على هيكله أو قاعدة قوته سوى تغيير طفيف أو لم يطرأ أي تغيير، وخاصة فيما يتعلق بقضايا مثل العضوية الدائمة أو امتيازات حق النقض. وهناك بالتأكيد حاجة ملحة إلى مجلس شامل للجميع وشفاف وديمقراطي ويأخذ في الاعتبار وبجدية مصالح الدول المتقدمة والنامية على حد سواء. ويجب أن تعبر عضوية المجلس وتكوينه عن الحقائق السياسية والاقتصادية الحالية على الصعيد العالمي إذا أراد الحد من تآكل شرعيته الذي يعاني منه، وبالنظر إلى العدد الهائل من الشعوب والدول والمناطق المستبعدة منه.

إن إصلاح مجلس الأمن حاليا أمام طريق مسدود، ليس بسبب بلد واحد، أو بسبب مجموعة أو منطقة، ولكن بسبب ازدياد تصلب مواقف الجميع. وفيما يلي باختصار مواقف جماعات المصالح الكبرى.

نحن جميعا نعرف الموقف الثابت للأعضاء الخمسة الدائمين إزاء مسألة حق النقض، وإلى حد أقل إزاء تكوين المجلس وحجمه. وفقا لتوافق آراء ازولويني وإعلان سرت، تطالب أفريقيا بما لا يقل عن مقعدين دائمين، ولهما كل صلاحيات وامتيازات العضوية الدائمة، بما في ذلك حق النقض، بالإضافة إلى خمسة مقاعد غير دائمة.

ومن ناحية أخرى، تقترح بلدان مجموعة الأربعة – ألمانيا والبرازيل والهند واليابان – تأجيل إعطاء امتيازات حق النقض للأعضاء الدائمين الجدد، وتقترح بدلا من ذلك إعادة النظر في هذه المسألة في وقت لاحق، ربما بعد عقد أو ما شابه ذلك، ومن خلال عملية استعراض.

إن رأي مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء قاطع بشأن زيادة المقاعد الدائمة، كما ينادي بذلك آخرون، وقد اقترحت المجموعة صيغا وخيارات، ولكنها تدعو بشدة إلى زيادة عدد الأعضاء غير الدائمين في الوقت الحاضر، وذلك في حالة عدم وجود اتفاق على فئة العضوية الدائمة.

وفي ظل هذه الخلافات الآخذة في الاتساع، وبفضل المثابرة الرائعة لرئيسة الدورة الحادية والستين، تم إجراء مشاورات واسعة النطاق بشأن جميع جوانب إصلاح المجلس عبر ميسرين حاولت مجموعات خياراتهم ونُهُجهم وصياغاتهم الجريئة والتحليلية والمبتكرة أن تعيد الحياة إلى المفاوضات. وطوال العملية بأسرها كثف الميسرون الجهود الرامية إلى تحقيق طفرات جوهرية بشأن جميع المواضيع الخمسة قيد المناقشة، وهي حجم المجلس الموسع؛ وفئات العضوية؛ ومسألة التمثيل الإقليمي؛ ومسألة حق النقض؛ وأساليب عمل المجلس. وكلفت الرئيسة الميسرين بإجراء مشاورات مفتوحة وشفافة وشاملة، وذلك بهدف وضع أدق تقييم ممكن لحالة إصلاح مجلس الأمن.

واتفقنا جميعا في البداية على أن الإبقاء على الوضع الراهن أمر غير مقبول، بغض النظر عن الموضوع. ورأينا كذلك أن المرونة بشأن جميع المواضيع ومن قبل جميع الأعضاء هي المفتاح لتحقيق نتائج ملموسة. كما تم التشديد على أنه ينبغي لنا دائما خلال هذه العملية أن نأخذ في الاعتبار أن أي توسيع للمجلس ينبغي أن يعالج نقص تمثيل البلدان النامية وكذلك الدول الصغيرة.

ولذلك، وخلال الأشهر القليلة التالية في عام ٢٠٠٧، دخل الميسرون في مشاورات شاملة وواسعة النطاق بشأن جميع المواضيع وجميع جوانب إصلاح المجلس. وأكثر

فكرة جديرة بالاهتمام اقترحها الميسرون هي فكرة النهج الانتقالي، الذي يمكن به تأجيل القضايا التي لم يُتفق عليها إلى عملية استعراض يضطلع بها في تاريخ محدد سلفا، بينما تواصل الدول الأعضاء الاحتفاظ بمواقفها المبدئية. هذا الترتيب المسمى بالترتيب الوسيط قد يبدو جيدا في ظاهره، ولكنه في الواقع يعاني من الإفراط في تبسيط الخلافات العميقة السائدة.

وبدل تحقيق خطوات عملية الآن، من خلال خيارات وتسويات صعبة، يتمثل الاقتراح في النظر في الاستعراض الإلزامي كحل للجمود الذي نحن فيه. وهذا يعني من الوجهة العملية، أن ما لا يمكن التفاوض عليه اليوم سيرجأ إلى حين القيام بالاستعراض، ولن يتنازل أي من أصحاب المصلحة عن مواقفهم الأصلية. دعونا نعمل بالقول المبني على التجربة، ”لا تؤجل عمل اليوم إلى غد“.

إن زملاءنا الذي سيخلفوننا غدا سيتصارعون مع عملية الاستعراض ليكتشفوا فقط أننا قد تخلينا عن مسؤولياتنا الخاصة بالتعامل بفعالية مع المسائل الهامة في الوقت المناسب. لذلك نؤيد تأييدا تاما استمرار المفاوضات في هذه الدورة، والبناء على العمل الذي تم في الدورات السابقة، خاصة الدورة الماضية، بهدف تحقيق تقدم في جميع جوانب إصلاح مجلس الأمن، كجزء لا يتجزأ من عملية إصلاح الأمم المتحدة.

وفي الختام، ما زال هدفنا هو عالم آمن يمنع الصراع فيه قبل أن ينشب ويسبب دمارا وخسارة في الأرواح لا حصر لهما. إن العديد من المناطق في العالم، بما في ذلك منطقة القرن الأفريقي، تكتنفها الصراعات وتعاني من الإهمال والتجاهل. ولقد طال أمد بعض الحروب، مما أوجد جيلا من الشباب المسلح وغير المتعلم واليائس. وكانت النتيجة حكومات فاشلة وفقرا متأصلا وعنفا وعدم استقرار وتفككا اجتماعيا وانهيارا للحكم. وهذه الدول التي تعاني من الاختلال الوظيفي تكمن فيها تهديدات أخرى، كاحتمال أن تصبح قاعدة لتفريخ الفوضى والإرهاب وأنواع أخرى من الجرائم.

ومن الواضح أن المجلس يحتاج إلى التحلي بمزيد من الحساسية إزاء البلدان الفقيرة التي تعصف بها صراعات شرسة وتحتاج إلى الاهتمام العاجل فيما يتعلق بصنع السلام وحفظه. ولالتزامات بناء السلام في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع صلة وثيقة بهذا الموضوع، وهي التزامات ما زالت هشة ونتائجها مختلطة.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.